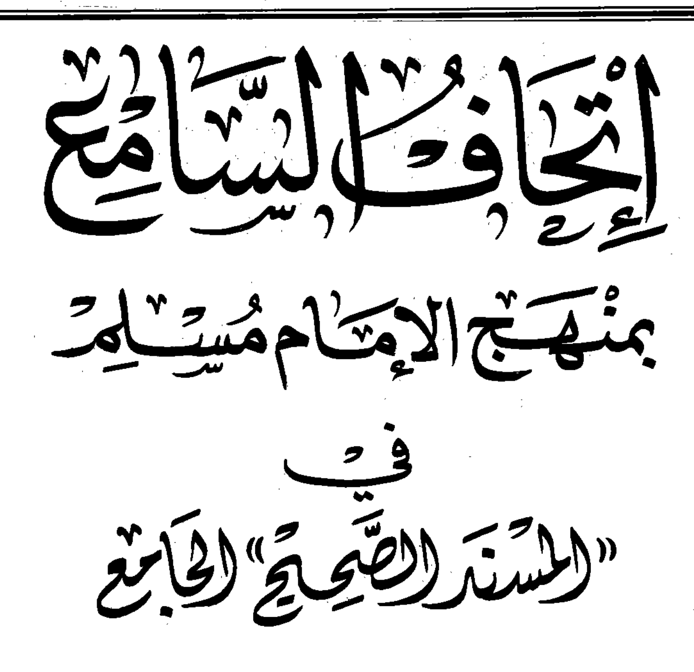

إتحاف السامع بمنهج الإمام مسلم في "المسند الصحيح" الجامع

فوائد مستلة من درر كلام الإمام ابن قيم الجوزية
رحمه الله تعالى

قرأه وقدم له
الشيخ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

جمعه وصنفه
أبو الحارث نادر بن سعيد آل المبارك النعري

دار ابن حزم

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

إتحاف السامع

بمنهج الإمام مسلم

في

"المسند الصحيح" الجامع

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة الشيخ
مشهور بن حسن آل سلمان
ـ حفظه الله تعالى ـ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له، ومَن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله.

وبعد: فهذه رسالة لطيفة ماتعة مفيدة، قام الأخ: نادر بن سعيد ـ وفقه الله وسدّده ـ بجمعها من كلام ابن القيم حول الإمام مسلم ومنهجه في «الصحيح» استجابة منه لطلبٍ كلّفتُ به بعض الدارسين لـ«صحيح مسلم» و«شرح النووي» عليه، وذلك بعد الدرس الأسبوعي الذي أُلقيه في مسجد «السُّنة» في عمّان المحروسة، وأثمر هذا الدرس ـ ولله الحمد والمنّة ـ ثماراً طيبة من بينها هذه الرسالة.

ولا يخفى على أحدٍ أهمية «الصحيحيْن» وأنّ الظَّفر بسمتَيْهما المنهجية يُعطي الباحثين دفعةً قويةً من الحماس، ويقدّمهم خطىً ثابتة على السابلة، وأنّ من خيرة مَن عرف ذلك، وركّز عليه أئمة التحقيق والتدقيق، وعلى رأسهم الإمامان

الجليلان العظيمان ابن تيمية وابن القيم.

وكان بودي لو قام الأخ نادر ـ حفظه الله ـ بجمع السمات المنهجية لـ«الصحيحيْن» معاً في هذه الرسالة، وأشرتُ إليه بذلك، وكذا أشرتُ للإخوة الذين جمعوا ما يخص الإمامَ مسلماً و«صحيحه» من كلام الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

إلا أنّ في عمله الموسوم بـ«جهود ابن القيم في الحديث وعلومه»[1] غنيةً عن هذا كلّه، نسأل الله أن يُيسّره له بمنّه وكرمه.

وعلى أيٍّ، فهذه سطور نافعة مباركة، لازمة لكلّ مَن يشتغل بـ«صحيح مسلم» إقراءً وتدريساً، طلباً وتعليماً، بحثاً وتنقيباً.

والمرجوّ من الله أن ينفع بها، وأن يتقبلها مِن جامعها، الذي نسأل الله أنْ يشكرَ سعيَه، ويُبارِكَ أمْرَه، ويُيسّر دربَه، ويُنجِّينا وإياه الحاسدين، ويقينا العوائق وشرور النس وسيئات العمل، وما ذلك على الله بعزيز.

وكتب
ابو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
في مكتبته في عمّان، بعد مغرب
التاسع من شوال سنة ١٤١٩هـ

---

(١) قال أبو الحارث التعمري ـ عفا الله عنه ـ: وهو ما أشرتُ إليه في حاشية (ص٢٣).

استدراك: يُضاف كلاماً نفيساً لابن القيم من كتابه: «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» (ص٢٢٠، ٢٢١ ـ ت: محمد حامد الفقي)، وآخر له في كتابه: «إعلام الموقعين» (٤/٢٦٩ ـ دار الفكر)، إلى مجموع كلامه حول حديث ثوبان رضي الله عنه (ص٥٨ ـ ٦٢) من هذه الرسالة.

* ما نقلته من كلام ابن القيم (ص٦٠، ٦١) فاتني عزوه لموضعه، وهو في كتابه «مفتاح دار السعادة» (٢/١٩٠، ١٩١).

قالوا عن «المسند الصحيح»[1] للإمام مسلم

* قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٧٤):

«وأما كتب الحديث المعروفة: مثل البخاري ومسلم فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن، وما جمع بينهما ....».

* قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٨):

«هو كتاب نفيس كامل في معناه، فلما رآه الحفاظ أُعجبوا به».

---

(١) كذا سمّاه الإمام مسلم نفسه -خارج كتابه «الصحيح»- بقوله: «صنّفت هذا «المسند الصحيح» [يريد: كتابه المعروف بـ «صحيح مسلم»] من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة».

قلت: وعليه جريت في تسميته بذلك في رسالتي هذه تجديداً لعهده، وانظر -غير مأمور- كتاب الشيخ مشهور بن حسن: «الإمام مسلم بن الحجاج، ومنهجه في الصحيح» (١/ ٢٣٩- ٢٤١، ٣٥٢- ٣٥٣).

* قال الحافظ عبدالرحمن بن الديبع:

*إن «صحيح مسلم» يا قاري لبحرُ علمٍ ماله مجاري
سلسالُ ما سُلْسلَ من حديثه ألذ من مكرر البخاري

انظر: «الحطة» لصديق خان (ص٣٥٦).

* قال المحدث الألباني في مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص ٢٢):

«الصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدِّثين وغيرهم، فقد امتازوا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة وشروط دقيقة، وقد وُفقِّوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يُوفَّق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح...» اهـ.

□ □ □ □

المقـدّمـة

إنَّ الحمـد لله نحمـده ونسـتعينه ونسـتغفره، ونعـوذ بـالله من شـرور أنفسـنا ومـن سـيئات أعمالنـا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإنّـه لا يخفـى مـا «للصحيحيْـن» مِـن أهميـة وقيمة ومنزلة، جعلـت هِمَم العلماء وأنظارهم تصبوا إليهما بخدمة فائقة، وعناية تامّـة متنوعـة، مـن: تحقيـق، وتدقيـق، وتعليـق، وشـرح، ودراسـة، واختصـار، وترجمـة، وإلحاق، واستخراج، واستدراك، وتغليق، ورواة، ورجال، ونَسْخ، ونُسخ، وجمع، وفهرسة... وغير ذلك.

حتـى بـاتت هـذه المجـالات مكتبتَيْـن متخصصتَيْـن فقـط بالصحيحيْن والشيخيْن -أعني: الإمام البخاري والإمام مسلم-.

نعـم، وعلـى الرغـم مـن اشـتراك «المسـند الصحيح» للإمام

مسلم بن الحجاج مع «الجامع الصحيح» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري «في عناية العلماء به، ولكن جهده المجيد لم ينل من عناية الباحثين وطلبة العلم ما حظي به»[(١)] كتاب البخاري؛ ولذا كان كتاب شيخنا مشهور بن حسن آل سلمان -حفظه الرحمن من كيد الإنس والجآن-: «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث».

ثم إنّه ما فتئ -وفقه المولى- من الحفاوة بعلم الحديث وعلمائه وكُتبه، مُوصياً بذلك أعظم وصية، وأخلص نصيحة، سيراً منه على سَنن علماء أهل الحديث والأثر، ومِن ذلك كان مجلسه العامر بشرح «المسند الصحيح» للإمام مسلم مُعيداً بذلك شيئاً من مجد أمتنا الغابر بعد ما «تفانى أصحاب الحديث وتلاشوْا، وتبدّل الناس بطلبة يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة ويسخرون منهم، وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها، مكبِّين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقّلوا أكثرها، فعمَّ البلاء، واستحكمت الأهواء، ولاحت مبادئ رفع العلم وقبضه من الناس، فرحم الله امرءاً أقبل على شأنه وقصَّر من لسانه، وأقبل على تلاوة قرآنه، وبكى على زمانه، وأدمن النظر في

---

(١) «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح» لشيخنا مشهور (١/ ٥).

«الصحيحيْـن»، وعَبَـدَ الله قبـل أن يبغتـه الأجـل»[1] قالـه الحافظ الذهبي -رحمه الله-.

ومـن قبـل قـال الإمـام البخاري رحمه الله: «أفضل المسلمين رجـلٌ أحيـا سـنة مـن سـنن الرسـول ﷺ قـد أميتت، فاصبروا يا أصحاب السنن -رحمكم الله-؛ فإنكم أقلُّ الناس».

فقـال الخطيـب البغـدادي عقبــه: «قـول البخــاري: «إن أصحـاب السـنن أقل الناس» عنى به: الحفاظ للحديث، العالمين بطرقـه، المميِّزين لصحيحـه مـن سـقيمه، وقد صدَق رحمه الله في قولـه؛ لأنـك إذا اعتـبرت لم تجـد بلداً من بلدان الإسلام يخلو من فقيـه أو متفقِّـه يرجـع أهل مصره إليه، ويعوِّلون في فتاواهم عليه، وتجـد الأمصـار الكثيرة خالية من صاحب حديث عارف به، مجتهد فيـه، ومـا ذاك إلا لصعوبـة علمـه وعزّته، وقلة من ينجب فيه من سـامعيه وكتبتِـه، وقـد كـان العلـم في وقـت البخاري غضّاً طرّياً، والارتسـام بـه محبوبـاً شـهيّاً، والدواعي إليه أكبر، والزغبة فيه أكثر، وقـال هـذا القـول الـذي حكيناه عنه، فكيف نقول في هذا الزمان مـع عـدم الطـالب وقلـة الراغـب ؟! وكـأن الشـاعر وَصَـف قلـة المتخصّصين من أهل زماننا في قوله:

وقد كنا نعدُّهم قليلاً فقد صاروا أقلَّ من القليل

(١) «تذكرة الحافظ» (٢/ ٥٣٠) .

... [و] عن شعيب بن حرب قال: كنا نطلب الحديث أربعة آلاف، فما أنجب منا إلا أربعة.

... [ولما] كَثُرَ من يطلب الحديث في زمن الأعمش فقيل له: يا أبا محمد! ما ترى ما أكثرهم ؟! قال: لا تنظروا إلى كثرتهم، ثلُثهم يموتون، وثلثهم يُلحقون بالأعمال [أي: بالوظائف]، وثلثهم من كل مائة يُفلح واحد»[١] اهـ.

«وأقول: رحم الله الخطيب! فقد قامت المناحة على أهل الحديث من قرون!! وما عادوا قليلاً ولا أقل مِن القليل، بل هم عدَم من دهور، تكاد - والله - آثارهم تنمحي، وأخبارهم تُنسى، ﴿والله غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

لكننا ننتزع من كلمة الخطيب السابقة الروحَ التي قد تبعث موتى أهل الحديث، وتنشرُهم من القبور؛ إنه التخصص الدقيق العميق في علم الحديث.

إذ إنَّ صعوبة علم الحديث وشدّة مأخذه، لا يواجهها إلا التخصص، ولا يجاوزُنا عقبتها إلا جَمْع الهمّة كلّها في تحصيله، والتفرغ الكامل له.

---

(١) « الجامع لأخلاق الرواي والسامع» (١/ ١٦٨-١٧١) باختصار .

...[فهو علم] لا يقبل له عند طالبه ضرَّة، كالليل والنهار، والدنيا والآخرة...»[١].

وهو علم -كما قال الخطيب-: «لا يعْلَق إلا بمن وَقَف نفسه عليه، ولم يضمَّ غيره من العلوم إليه»[٢].

وشأنه -كما قال عبدالله الأنصاري الهروي (ت ٤٨١هـ)-: «هذا الشأن -يعني: الحديث- شأن مَن ليس شأنه سوى هذا الشأن»[٣].

وبالجملة فالحال -كما قال الشوكاني-: «مَن عرف الفنون وأهلها معرفةً صحيحةً لم يبق عنده شك أن اشتغال أهل الحديث بفنِّهم لا يساويه اشتغالُ سائر أهل الفنون بفنونهم، ولا يقاربه؛ بل لا يُعدُّ بالنسبة إليه كثير شيء، فإن طالب الحديث لا يكاد يبلغ من هذا الفن بعض ما يريده إلا بعد أنْ يُفْنِيَ صباه وشبابَه وكهولتَه وشيخوختَه فيه، ويُطوِّف الأقطار، ويستغرق بالسماع والكَتْب الليلَ والنهار...»[٤].

---

(١) «نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية» للشريف حاتم العوني (ص ٣١، ٣٢).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي...» (٢/ ٢٥١).

(٣) «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص ٢٢١).

(٤) «أدب الطلب ومنتهى الأرب» (ص ٦٣).

وبهذا كلّه نستشعر لطافة وقيمة ما قاله عبد الرحمن بن مهدي: «إنما مثل صاحب الحديث بمنزلة السّمسار، إذا غاب عن السوق خمسة أيام تغيَّر بَصَرُه»[(١)].

واعلم -أخي الحديثيّ- أن هذا المقام يطول لما فيه من أصول وفروع وذيول، ما أردتُ ولوجَها -والله- لا غرضاً ولا عرضاً، وما كان في الذهن منها شيء حين رَفْع القلم وحركة اليَراع، ولكنني ما إن شرعتُ بمقدمتي حتى رأيتُني هنا؛ فعلمتُ لزوم التعرض لما ذكرتُ ذكرى ونصحاً -لنفسي ولإخواني- أولاً، ثم معرفة الفضل والحق لذويه -ولا يعرفه إلا فاضل، ولا يجحده إلا معاند مكابر- ثانياً.

وذلك أنَّ شيخَنا -سدّده الله- ما إنْ بدأ بدروسه القيمة العزيزة -في هذا العصر- بشرح «المسند الصحيح» للإمام مسلم حتى أثارت حَنَق بعضهم فكان من ترّهاتهم ما كان، مما أنزِّه مقامَنا هذا عن ذكرها، إلا أنني لا أُعدمه من مقال، فأقولُ أولاً لشيخنا الحبيب: لتكن -عند سمعك- هذرمة هؤلاء مترسِّماً خُطى الإمام الشوكاني، وقُل في نفسِك قولتَه إذ قال رحمه الله: «وكنتُ أتصور في نفسي أنّ هؤلاء الذين يتعصَّبون عليّ، ويُشغلون أنفسَهم بذكري، والحطِّ عليَّ هم أحدُ رجليْن:

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي...» (رقم ١٩٠٩).

إمـا جـاهل لا يـدري أنـه جـاهل، ولا يهتـدي بالهداية، ولا يعرف الصواب، وهذا لا يعبأ الله به.

أو رجـلٌ متميِّزٌ، له حظٌّ من علم، وحصةٌ من فَهْم؛ لكنه قد أعمـى بصيرتَـه الحسدُ، وذهب بإنصافه حبُّ الجاه، وهذا لا يَنْجع فيـه الـدواء، ولا تنفع عنده المحاسنةُ، ولا يُؤثِّر فيه شيء، فما زلتُ علـى ذلـك، وأنـا أجـدُ المنفعـةَ بمـا يصنعونـه أكـثرَ مِـن المضرَّة، والمصلحةَ العائدةَ على ما أنا فيه بما هُم فيه أكثرَ مِن المفسدة»[1].

وثانيـاً -أقـول لنفسـي ولإخواني-: ينبغي علينا أن نستحضر -إنْ وُفِّقنـا حضـور مجلـس حديـث- لـذّاتَ دراسـة هـذا العلـم الشـريف، والقيـام بحقِّه المنيف، وأن لا نلتفت للقالات والترهات، فنُضيفهـا إلى مـا في النَّفـسِ مِـن حسرةٍ وهَمٍّ، وحزنٍ وغَمٍّ، وتشتّت ذهن، وكلالة فَهْمٍ.

* كـأن نسـتحضر قولَـه سـبحانه: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِم﴾ [الإسراء: ٧١].

قـال الإمـام ابـن كثير في «تفسيره» (٣/ ٥٩) للآيـة: «وقال بعـض السَّـلَف: هـذا أكـبر شرف لأصحاب الحديث؛ لأنَّ إمامَهم النبيُّ ﷺ».

---

(١) «أدب الطلب» (ص ٤٠).

* وكأن نستحضر قولَه ﷺ: «المرءُ مع مَن أحبّ»[١].

«فإنَّ المحبة دليل على قوة اتصال المحبِّ بمن يحبه، ومناسبته لأخلاقه، واقتدائه به، فهي دليل على وجود ذلك، وهي أيضاً باعثة على ذلك»[٢].

ولهذا قال أنس رضي الله عنه: «...فأنا أحب اللهَ ورسولَه وأبا بكر وعمر، فأرجو أن أكون معهم، وإن لم أعمل بأعمالهم»[٣].

* وكأن نستحضر قول النووي في ديباجة شرحه «للمسند

---

(١) رواه: البخاري (٦١٧٠) ، ومسلم (٢٦٤١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٢) «بهجة قلوب الأبرار ..» للإمام السعدي (ص٢١٥ -بتحقيقي) -وهو قيد التحقيق والعناية، يسَّره الله-.

(٣) رواه: البخاري (٣٦٨٨)، ومسلم (٢٦٣٩) (١٦٣) .

قلتُ: اللهم فاشهد أني أحبك، وأحب رسولَك ﷺ، وأحب أبا بكر وعمر وعثمان وعليّاً، وسائر صحابة رسولك ﷺ -واحداً واحداً لا أستثني منهم أحداً أبداً- فرضي الله عنهم أجمعين .

وكذا -اللهم- أحب مَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ومن سار على نهجهم السَّلَفي من علماء وطلبة علم وعامة .

فأتوسل إليك ربِّي بحبي هذا، أن تُحيني على الإسلام والسنة المحضة والآثار السلفية، وبها يكون معاشي، وختامي، ومماتي، ومحشري، وأن ترحم -اللهم- والديَّ وتكرمهما، وسائر آلي ومشايخي وإخواني، اللهم آمين!

الصحيح» للإمام مسلم إذ قال: «إن الاشتغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير وآكد القربات، وكيف لا يكون كذلك ؟! وهو مشتمل -مع ما ذكرناه- على بيان حال أفضل المخلوقات، عليه من الله الكريم أفضل الصلوات والسلام والبركات.

ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات، حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين ألوف متكاثرات، فتناقص ذلك، وضَعُفت الهِمم فلم يبق إلا آثارٌ من آثارهم قليلاً، والله المستعان على هذه المصيبة وغيرها من البليات! وقد جاء في فضل إحياء السنن المماتات أحاديث كثيرةٌ معروفةٌ مشهورات، فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتحريض عليه -لما ذكرنا- من الدلالات، ولكونه أيضاً مِن النصيحة لله تعالى وكتابه ورسوله ﷺ وللأئمة والمسلمين والمسلمات، وذلك هو الدين كما صحَّ[1] عن سيد القربات صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وذريته وأزواجه الطاهرات.

ولقد أحسن القائل: **مَن جَمَع أدوات الحديث استنارَ قلبُه،**

---

(١) يُريدُ حديثَ تميم الداري رضي الله عنه: «الدين النصيحة» قلنا: لمن ؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» . رواه مسلم (٥٥) .

واستخرجَ كنوزَه الخفيات، وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات، وهو جدير بذلك؛ فإنّه كلام أفصح الخَلْق،ومَن أُعطي جوامع الكلمات، صلى الله عليه صلوات متضاعفات»[1] اهـ.

* وكأن نستحضر -أيضاً- قول الإمام الشوكاني -رحمه الله- في ترجمة الإمام الصنعاني -رحمه الله- إذ قال:

«وقد رأيتُه في المنام في سنة ١٢٠٦، وهو يمشي راجلاً وأنا راكب في جماعة معي، فلما رأيتُه نزلتُ وسلَّمتُ عليه، فدار بيني وبينه كلامٌ حفظتُ منه أنه قال: دقِّق الإسناد، وتأنَّق في تفسير كلام رسول الله ﷺ، فَخَطر ببالي عند ذلك أنه يُشير إلى ما أصنُعه في قراءة البخاري في «الجامع» وكان يحضر تلك القراءة جماعة من العلماء، ويجتمع من العوام عالَم لا يُحصون، فكنتُ في بعض الأوقات أفسِّر الألفاظ الحديثيّة بما يفهمُ أولئك العوام الحاضرون، فأردتُ أنْ أقولَ له: إنه يحضر جماعة لا يفهمون بعضَ الألفاظ العربية، فبادَرَ وقال - قبل أنْ أتكلم -: قد علمتُ أنه يقرأ عليك جماعةٌ، وفيهم عامة، ولكن دقِّق الإسناد، وتأنَّق في تفسير كلام رسول الله ﷺ.

ثم سألتُه عند ذلك عن أهل الحديث ما حالُهم في الآخرة؟ فقال: بلغوا بحديثهم الجنة، أو بلغوا بحديثهم بين يدي

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٦،١٧) .

الرحمن -الشك مني-[1]، ثم بكى بكاءً عالياً، وضمَّني إليه، وفارقني؛ فقصصْتُ ذلك على بعض مَن له يد في التعبير، وسألتُه عن تأويل البكاء والضمّ، فقال: لا بد أن يجريَ لك شيء مما جرى له من الامتحان، فوقع مِن ذلك بعد تلك الرؤيا عجائب وغرائب، كفى اللهُ شرَّها»[2] اهـ.

وأخيراً: في هذا المقام أُهديك -أخي- ثلاثية ذهبيّة مِن دُرر وصايا الإمام الذهبي لطلاب العلم وأهله فقال:

[أولاً]: «لا سبيل إلى أنْ يصير العارف الذي يُزكِّي نقلةَ الأخبار ويجرِّحُهم جِهبذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسَّهر، والتيقظ، والفَهم مع التقوى، والدِّين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحرِّي، والإتقان، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ... ولو سوّدت وجهك بالمداد

قال الله عز وجل: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُم لا تَعْلَمُون**﴾ [النحل: ٤٣]، فإن آنست يا هذا مِن نفسك فَهْماً

---

(١) والكلام -ما زال- للإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ).

(٢) «البدر الطالع» (١/ ١٣٥).

وانظر فيه (٢/ ٣٤٤-٣٤٨) فتناً للعامة وصراخهم، ورجْمهم لبيوت العلماء، والله المستعان !

وصدقاً وديناً وورعاً، وإلا فلا تتعن، وإن غَلَب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب، فبالله لا تتعب، وإنْ عرفت أنك مخلّط مخبّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله، فقد نصحتُك؛ فعِلم الحديث صَلِف[1]، فأين علم الحديث ؟ وأين أهله ؟ **كدتُ أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب!!**»[2].

[**ثانياً**]: «الذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقياً، ذكياً، نحْوياً، لغوياً، حيِيّاً، **سَلَفياً**[3]، يكفيه أن يكتب بيده مئتي مجلد، ويحصِّل من الدواوين المعتبرة خمس مئة مجلد، وأن لا يفتر من طلب العلم إلى الممات بنية خالصة وتواضع، وإلا فلا تتعن»[4].

---

(١) أي: صعب شديد .

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤).

(٣) قال السمعاني (ت٥٦٢هـ) في كتابه: «الأنساب» (٧/ ١٠٤): «والسَّلَفي -بفتح السين واللام وفي آخرها الفاء-: هذه النسبة إلى السَّلَف وانتحال مذهبهم».

وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٦): «السَّلَفي -بفتحتين- وهو: مَن كان على مذهب السَّلَف».

قلت: ولزيادة بيان انظر رسالتي: «المرقاة في نهج السَّلَف سبيل النجاة» -مطبوعة دار ابن حزم-.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٨٠) .

[ثالثاً]: «وإنما شأن المحدِّث اليوم الاعتناء بالدواوين الستة، ومسند أحمد، وسنن البيهقي، وضبط متونها وأسانيدها، ثم لا ينتفع بذلك حتى يتَّقِيَ ربَّه ويدين بالحديث، فعلى عِلم الحديث وعلمائه لِيبْكِ مَن كان باكياً، **فقد عاد الإسلام المحض غريباً كما بدأ**، فليسْعَ امرؤٌ في فكاك رقبته من النار فلا حول ولا قوة إلا بالله، **ثم العلم ليس هو بكثرة الرواية، ولكنه نورٌ يقذفه الله في القلب، وشرطُه الاتباع والفرار من الهوى والابتداع**، وفقنا الله وإياكم لطاعته»(١) اهـ.

ثم أما بعد:

فإنَّ من إرشادات شيخنا مشهور -أعانه الله على إتمام ما باشره من خير- تتبّع كلام شيخ الإسلام ابن القيم -رحمه الله تعالى- حول «المسند الصحيح» للإمام مسلم من كتابيه «زاد المعاد» و«الفروسية»، وقد وافق ذلك رغبة كانت في نفسي منذ زمن على أن تُجرد سائر كتب الإمام ابن القيم لهذا الغرض، وقد كان هذا مني -بتوفيق الله تعالى- فمررتُ على الكتب الآتية:

١- «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية».

٢- «أحكام أهل الذمة».

٣- «إعلام الموقعين عن رب العالمين».

---

(١) «المصدر السابق» (١٣/ ٣٢٣).

٤- «إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان».

٥- «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان».

٦- «بدائع الفوائد».

٧- «التبيان في أقسام القرآن».

٨- «تحفة المودود في أحكام المولود».

٩- «تهذيب مختصر سنن أبي داود».

١٠- «جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام».

١١- «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح».

١٢- «الرسالة التبوكية».

١٣- «روضة المحبين ونزهة المشتاقين».

١٤- «الروح».

١٥- «زاد المعاد في هدي خير العباد».

١٦- «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل».

١٧- «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة».

١٨- «طريق الهجرتين وباب السعادتين».

١٩- «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية».

٢٠- «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين».

٢١- «الفروسية».

٢٢- «الفوائد».

٢٣- «فوائد حديثية، وفيه فوائد في الكلام على حديث الغمامة وحديث الغزالة والضب وغيره».

٢٤- «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية».

٢٥- «كتاب الصلاة وحكم تاركها».

٢٦- «الكلام على مسألة السماع».

٢٧- «مدارج السالكين بين منازل ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾».

٢٨- «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة».

٢٩- «المنار المنيف في الصحيح والضعيف».

٣٠- «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى».

٣١- «الوابل الصيب من الكلم الطيب».

٣٢- «مختصر الصواعق المرسلة» للموصلي.

ثم بعد المرور عليها - ولله الحمد - رتَّبتُ ما وقفتُ عليه

مـن فوائـد ممّـا لـه تعلـق بـ «المسـند الصحيـح» للإمام مسلم في فصول عشر -حاشا المقدمة والخاتمة-:

□ **الفصل الأول:** منزلة الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

□ **الفصل الثاني:** منزلة أحاديث الصحيحيْن.

□ **الفصـل الثـالث:** ذكـر مـا أعلّـه الإمـام ابـن القيـم من ألفاظ وأحرف في «المسند الصحيح».

□ **الفصـل الرابـع:** دفـاع الإمـام ابـن القيم عن حديث في «الصحيحيْن».

□ **الفصـل الخـامس:** عدم إخراج الحديث في «الصحيحيْن» أو أحدهما لا يدل على ضعفه وردّه.

□ **الفصـل السادس:** عدم إخراج الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما قد يكون لعلَّة انقدحت عندهما أو لأحدهما.

□ **الفصل السابع:** تراجم «المسند الصحيح».

□ **الفصل الثامن:** شرط الإمام مسلم في «المسند الصحيح».

□ **الفصـل التاسـع:** قواعـد جليلـة في اعتبار حديث الراوي وما يتعلق به من منهج.

□ **الفصـل العاشـر:** رواة أحـاديث «المسـند الصحيـح» ممن صرَّح بهم الإمام ابن القيم.

ويشتمل هذا الفصل على مباحث:

(أ) مَن روى له الإمامُ مسلم.

(ب) مَن أخرج له الإمامُ مسلم في الشواهد والمتابعات.

(ج) مَن روى له الإمامُ مسلم في مقدمة «المسند الصحيح».

(د) مَن عيب على الإمام مسلم إخراج حديثه.

(هـ) حول أبي الزبير وتدليسه.

وقد سمَّيته **«إتحاف السامع بمنهج الإمام مسلم في «المسند الصحيح» الجامع»**[1]، فوائد مستلَّة مِن درر كلام شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية، ليس لي فيها سوى الجمع والتصنيف، رامزاً لها بـ (*).

وتنبع أهمية هذا الجهد من منزلة الإمامين: مسلم وابن القيم، ولستُ هنا -حقيقة- بصدد ترجمة كل منهما -وهُما مَن هُما!- مما لا يجهله صغار طلاب العلم -ولله الحمد-، خاصة وأن الأول منهما استوعب الكلامَ عليه شيخُنا مشهور بن حسن في كتابه «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث»، والثاني - أعني: الإمام ابن القيم - استوعب

---

(١) وهو باكورة كتابي «شيخ الإسلام ابن القيم وجهوده في الحديث وعلومه» يسَّر الله إتمامه ونشره، أقدم منه هذا الجزْء لطلاب العلم تعجيلاً لمنفعة دارسي «المسند الصحيح» للإمام مسلم؛ والله الموفق!

الكلامَ عليه الشيخُ بكر أبو زيد في كتابه «ابن قيم الجوزية حياته وآثاره»، فجزاهما الله عنا خيراً.

إلا أنَّ هذا لا يمنعني من شرف نقل شهادة الإمام ابن رجب للإمام ابن القيم إذ قال عنه: «تفقَّه في المذهب، وبرع، وأفتى، ولازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وتفنَّن في علوم الإسلام، وكان عارفاً في التفسير لا يُجارى فيه، وبأصول الدين وإليه فيها المنتهى، والحديثِ ومعانِيه وفقهه ودقائق الاستنباط فيه لا يُلحق في ذلك، وبالفقه وأصوله، وبالعربية وله فيها اليد الطولى، وعلم الكلام، والنحو، وغير ذلك، وكان عالماً بعلم السلوك، وكلام أهل التصوف وإشاراتهم ودقائقهم، له في كلِّ فنٍّ مِن هذه الفنون اليد الطولى» [(١)] اهـ.

وما أجمل، وأحسن، وأبدع ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني إذ قال: «ولو لم يكن للشيخ تقي الدين [يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية] مِن المناقب إلا تلميذه الشهير الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية، صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف؛ لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته.

فكيف وقد شهد له بالتقدم في العلوم، والتميّز في المنطوق

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٤٨) .

والمفهوم، أئمةُ عصره من الشافعية وغيرهم! فضلاً عن الحنابلة»[٢].

فرحم اللهُ أئمتَنا رحمة واسعة، وقيَّض للأمةِ أمثالَهم...

واللهَ أسألُ، وبأسمائه الحسنى وصفاته العليا أتوسلُ، أنْ يتقبَّل مني جهد المقل بقَبول حسن، وأنْ ينفعنا به ووالدِينا في الداريْن آمين!

وصلَّى اللهُ على محمد وعلى آله وصحبِه ومَن تَبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

ليلة الخميس

٤/ محرم ١٤١٩هـ.

الموافق ٣٠/ ٤/ ١٩٩٨م

وكتب

أبو الحارث التعمري

نادر بن سعيد آل مبارك

عفا الله عنه بمنه

❑ ❑ ❑ ❑

(٢) «الرد الوافر على من زَعم: بأن مَن سمَّى ابن تيمية شيخ الإسلام.. كافر» لابن ناصر الدين الدمشقي (ص٢٤٨).

منزلة الإمام مسلم رحمه الله تعالى

*«فهل سُمع في الأولين والآخرين بمثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والعشرة المشهود لهم بالجنة وسائر المهاجرين والأنصار وهل سُمع بقوم أتم عقولاً وأصح أذهاناً، وأكمل علماً ومعرفة، وأزكى قلوباً من هؤلاء الذين قال الله فيهم: ﴿**قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى**﴾ [النمل: ٥٩]؛ قال غير واحد من السَّلَف هم أصحاب محمد ﷺ، قال فيهم عبد الله بن مسعود: «... مَن كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات، فإنّ الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد أبرّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلّها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم حقَّهم وتمسَّكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم».

فهؤلاء أمراء هذا الشأن، وأما الجند والعساكر فالتابعون كلّهم ثم الذين يلونهم مثل: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبدالله بن

المبارك، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، والإمام أحمد، والشافعي، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، ومحمد بن أسلم الطوسي، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازييْن، وأمثالهم»[1] اهـ.

□ □ □ □

(١) «الصواعق المرسلة» (٣/ ١١١٧ - ١١١٩) .

منزلة أحاديث «الصحيحيْن» عند الإمام ابن القيم

* «وأهل الحديث متفقون على أحاديث «الصحيحيْن»، وإنْ تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جداً[(١)]، وهم متفقون على لفظها ومعناها، كما اتفق المسلمون على لفظ القرآن ومعناه، وهذا مما ينفرد بعلمه الخاصة، وهم القليل مِن الناس»[(٢)].

* «واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب [مما تلقَّته الأمة بالقَبول] كما ذكره الشيخ أبو عمرو ومَن قبله مِن العلماء كالحافظ أبي طاهر السِّلَفي وغيره، فإنّ ما تلقاه أهلُ الحديث وعلماؤه بالقَبول والتصديق فهو محصل للعلم مفيد لليقين، ولا عبرة بمَن عداهم مِن المتكلمين والأصوليين، فإنَّ الاعتبار في الإجماع في كل أمر مِن الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا

---

(١) للوقوف على شيء من ذلك فعليك بكتاب الشيخ طارق بن عوض الله «ردع الجاني المتعدي على الألباني» (ص٧٨ فما بعدها)، وكذا كتاب شيخنا علي الحلبي «دراسات علمية في صحيح مسلم».

وانظر: الفصل الثالث من كتابنا هذا (ص ٣١).

(٢) «الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٥٥) .

العلماء بها دون المتكلمين والنحاة والأطباء؛ كذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث، وطرقه، وعِلَله وهم علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيِّهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد مِن عناية المقلِّدين بأقوال متبوعيهم»[١].

* «وههنا دقيقة ينبغي التفطن لها، وهي أنَّ الحديث الذي روياه [أي: البخاري ومسلم] أو أحدهما، واحتجا برجاله: **أقوى** مِن حديث احتجا برجاله ولم يخرجاه؛ فتصحيح الحديث أقوى مِن تصحيح السند»[٢].

* «وأين حديثٌ اتفق أصحاب «الصحيح» على إخراجه إلى حديث اختُلِفَ في الاحتجاج به؟!»[٣].

* «القول بأن في «صحيح مسلم» حديثاً موضوعاً مما ليس يسهل»[٤].

* «أنّ حديث ابن عمر متفق عليه، وحديث جابر من أفراد مسلم؛ فحديث ابن عمر أصح منه، ...»[٥].

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (ص ٥٣٧).

(٢) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٣/ ٣١٢).

(٣) «زاد المعاد» (٢/ ٢٨٣).

(٤) «جلاء الأفهام» (ص ٣٦٨)، وانظر منه (ص ٣٥٨).

(٥) «زاد المعاد» (٢/ ٢٨٢).

ذكر ما أعلّه الإمام ابن القيم من ألفاظ وأحرف في «المسند الصحيح»

في الباب سبعة أحاديث:

(١) * «وقد ثَبَت في «الصحيحيْن»[١] عن النبي ﷺ أنه قال في وصف السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب أنهم: «الذين لا يكتوون ولا يسترقون ولا يتطيّرون وعلى ربِّهم يتوكَّلون» زاد مسلم وحده: «ولا يرقون» فسمعتُ[٢] شيخَ الإسلام ابن تيمية[٣] يقول: هذه الزيادة وَهم من الراوي، لم يقل النبي ﷺ: «ولا يرقون»؛ لأنَّ الراقي محسنٌ إلى أخيه، وقد قال النبي ﷺ وقد سُئل عن الرقى فقال: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»[٤]، وقال: «لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً»[٥].

---

(١) رواه: البخاري (٦٤٧٢)، ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) القائل الإمام ابن القيم.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٢٨) .

(٤) رواه مسلم (٢١٩٩) من حديث جابر رضي الله عنه .

(٥) رواه مسلم (٢٢٠٠) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

والفَرق بين الراقي والمسترقي أنَّ المسترقي سائل مسقِط ملتَفِت إلى غير الله بقلبه، والراقي محسن نافع.

قلتُ[١]: والنبي ﷺ لا يجعل ترْك الإحسان المأذون فيه سبباً للسبق إلى الجنان، وهذا بخلاف ترك الاسترقاء فإنَّه توكل على الله، ورغبة عن سؤال غيره، ورضاء بما قضاه؛ وهذا شيء وهذا شيء»[٢].

* «وكان [ﷺ] يَرقي مَن به قرحة، أو جرح، أو شكوى، فيضع سبَّابته بالأرض، ثم يرفعها ويقول: «بسم الله، تربة أرضنا، بريقةِ بعضنا يُشفى سقيمُنا، بإذن ربِّنا»، هذا في «الصحيحين»[٣]، وهو يبطل اللفظة التي جاءت في حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، وأنَّهم لا يرقون ولا يسترقون.

فقولُه في الحديث: «لا يرقون»، غَلَط من الراوي، سمعتُ[١] شيخ الإسلام ابن تيمية يقول ذلك، قال: وإنما الحديث: «هم الذين لا يسترقون».

قلتُ[١]: وذلك لأنَّ هؤلاء دخلوا الجنة بغير حساب، لكمال

---

(١) القائل الإمام ابن القيم.

(٢) «مفتاح دار السعادة» (٣/ ٢٧٩-٢٨٠) .

(٣) رواه: البخاري (٥٧٤٥)، ومسلم (٢١٩٤) عن عائشة رضي الله عنها.

توحيدهم؛ ولهذا نفى عنهم الاسترقاء، وهو سؤال الناس أن يرقوهم؛ ولهذا قال: «وعلى ربِّهم يتوكلون»، فلِكمال توكُّلهم على ربِّهم، وسُكونهم إليه، وثقتهم به، ورضاهم عنه، وإنزال حوائجهم به، لا يسألون الناس شيئاً، لا رُقية ولا غيرها، ولا يحصُل لهم طِيَرَة تصدُّهم عما يقصدونه؛ فإنَّ الطيرة تنقصُ التوحيد وتُضعِفه.

قال: والراقي متصدِّقٌ محسنٌ، والمسترقي سائل، والنبي ﷺ رقى ولم يسترقِ، وقال:«مَن استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»»[1].

* «قال شيخُنا: وهذا الصواب وهذه اللفظة وقعت مقحمة في الحديث وهو غلط مِن بعض الرواة، فإنَّ النبي ﷺ جعل الوصف الذي استحق به هؤلاء دخول الجنة بغير حساب: وهو تحقيق التوحيد وتجريده، فلا يسألون غيرهم أنْ يرقِيَهم ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون، والطيرة نوع مِن الشرك، ويتوكلون على الله وحده لا على غيره، وتركهم الاسترقاء والتطير هو مِن تمام التوكل على الله كما في الحديث: «الطيرة شرك»[2]، قال ابن مسعود: وما منا إلا مَن تطير، ولكن الله يذهبه بالتوكل.

---

(١) «زاد المعاد» (١/ ٤٩٥، ٤٩٦).

(٢) رواه: أحمد (١/ ٣٨٩، ٤٣٨، ٤٤٠)، وأبو داود (٣٩١٠)، والترمذي (١٦١٤) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه (٣٥٣٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

فالتوكل ينافي التطير، وأما رقية الغير، فهي إحسان من الراقي، وقد رَقَى رسولَ الله ﷺ جبريلُ[1]، وأَذِن له في الرقى وقال: «لا بأس ما لم يكن فيها شرك»، واستأذنوه فيها فقال: «مَنْ استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»، وهذا يدل على أنها نفع وإحسان، وذلك مستحب مطلوب لله ورسوله، فالراقي محسِنٌ والمسترقي سائل راجٍ نَفْعَ الغير، وتحقيقُ التوكل يُنافي ذلك»[2] اهـ.

* * *

---

(١) رواه مسلم (٢١٨٥) عن عائشة، و(٢١٨٦) عن أبي سعيد رضي الله عنهما.

(٢) «حادي الأرواح» (ص ٢٢٣).

(٢) [حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إنَّ أمتي يُدعون يوم القيامة غراً محجَّلين من أثر الوضوء، فمَن استطاع منكم أنْ يطيل غرته فليفعل»][(١)].

* «وأما قوله: «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ، بيَّن ذلك غيرُ واحد من الحفاظ.

وفي «مسند الإمام أحمد»[(٢)] في هذا الحديث قال نعيم: فلا أدري قوله: «مَن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» مِن تمام كلام النبي ﷺ أو شيء قاله أبو هريرة مِن عنده.

وكان شيخُنا [أي: ابن تيمية] يقول: هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام رسول الله ﷺ، فإنَّ الغرّة لا تكون في اليد ولا تكون إلا في الوجه، وإطالتها غير ممكنة إذ تدخل في الرأس فلا تسمى تلك غرة»[(٣)].

* * *

---

(١) رواه: البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦) (٣٥).

(٢) (٢/ ٤٠٠).

(٣) «حادي الأرواح» (ص ٣٤٤).

(٣) [حديث: ابن عباس أنه قال: تزوَّج رسولُ الله ﷺ ميمونة، وهو مُحرِم][1].

* «واختُلف عنه ﷺ هل تزوج ميمونة حلالاً أو حراماً ؟ فقال ابن عباس تزوجها محرماً، وقال أبو رافع: تزوجها حلالاً وكنتُ الرسولَ بينهما»[2].

وقول أبي رافع أرجح لعدة أوجه:

أحدهما: أنه إذ ذاك كان رجلاً بالغاً، وابن عباس لم يكن حينئذ ممن بلغ الحلم بل كان له نحو العشر سنين، فأبو رافع إذ ذاك كان أحفظ منه.

الثاني: أنه كان الرسولَ بين رسولِ الله ﷺ وبينها، وعلى يده دار الحديث، فهو أعلم به منه بلا شك، وقد أشار بنفسه إلى هذا إشارةَ متحقق له ومتيقن، لم ينقله عن غيره بل باشره بنفسه.

الثالث: أن ابن عباس لم يكن معه في تلك العمرة؛ فإنها كانت عمرةَ القضية، وكان ابن عباس إذ ذاك من المستضعَفين الذين عَذَرهم الله مِن الولدان، وإنما سَمِع القصة من غير حضور

---

(١) رواه: البخاري: (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠) .

(٢) رواه: أحمد (٦/ ٣٩٢)، والترمذي (٨٤١) وقال: «هذا حديث حسن»، والدارمي في «سننه» (رقم ١٨٢٥)، وابن حبان في «صحيحه» (رقم ٤١٣٠، ٤١٣٥ -ترتيبه) .

منه لها.

الرابع: أنه ﷺ حين دخل مكة، بدأ بالطواف بالبيت، ثم سعى بين الصفا والمروة وحَلَق، ثم حلَّ.

ومن المعلوم أنَّه لم يتزوج بها في طريقه، ولا بدأ بالتزويج بها قبل الطواف بالبيت، ولا تزوَّج في حال طوافه، هذا مِن المعلوم أنه لم يقع، فصحَّ قولُ أبي رافع يقيناً.

الخامس: أنَّ الصحابة رضي الله عنهم غلَّطوا ابنَ عباس، ولم يغلِّطوا أبا رافع.

السادس: أنَّ قول أبي رافع موافق لنهي النبي ﷺ عن نكاح المحرم، وقول ابن عباس يخالفه، وهو مستلزم لأحد أمريْن: إما لنسخه، وإما لتخصيص النبي ﷺ بجواز النكاح محرماً، وكِلا الأمريْن مخالف للأصل ليس عليه دليل فلا يقبل.

السابع: أنَّ ابن أختها يزيد بن الأصم شَهِد أنَّ رسول الله ﷺ تزوجها حلالاً قال: وكانت خالتي وخالة ابن عباس. ذكره مسلم [(١٤١١)]»[1].

* * *

(١) «زاد المعاد» (٥/ ١١٢، ١١٣).

(٤) [حديث: عكرمة بن عمار، عن أبي زميل، عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله ثلاث أعطينيهن. قال: «نعم» قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجُكها قال: «نعم». قال: ومعاوية تجلعه كاتباً بين يديك قال: «نعم». قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما أقاتل المسلمين قال: «نعم».

قال أبو زميل: ولولا أنه طلب ذلك من النبي ﷺ ما أعطاه ذلك؛ لأنه لم يكن يُسأل شيئاً إلا قال: «نعم»][1].

* قال ابن القيم: «وقد أشكل هذا الحديث على الناس؛ فإن أم حبيبة تزوَّجها رسول الله ﷺ قبل إسلام أبي سفيان، زوجها إياه النجاشي ثم قدمت على رسول الله ﷺ قبل أن يسلم أبوها، فكيف يقول بعد الفتح أزوجك أم حبيبة؟! فقالت طائفة: هذا الحديث كذب لا أصل له، قاله ابن حزم: كذبه عكرمة بن عمار، وحمل عليه، وإستعظم ذلك آخرون، وقالوا: أنى يكون في «صحيح مسلم» حديث موضوع! وإنما وجه الحديث: أنه طلب من النبي ﷺ أن يجدد له العقد على ابنته؛ ليبقى له وجه بين المسلمين، وهذا ضعيف؛ فإن في الحديث أن النبي ﷺ وعده -وهو الصادق الوعد-، ولم ينقل أحد قط أنه جدد العقد على

---

(١) رواه مسلم (٢٥٠١).

أم حبيبة، ومثل هذا لو كان لنُقِل، ولو نَقْلُ واحد عن واحد، فحيث لم ينقله أحد قط، عُلِم أنه لم يقع، ولم يزد القاضي عياض على استشكاله، فقال: «والذي وقع في مسلم في ها غريب جداً عند أهل الخبر، وخبرها مع أبي سفيان عند وروده المدينة بسبب تجديد الصلح، ودخوله عليها مشهور».

وقالت طائفة: ليس الحديث بباطل، وإنما سأل أبو سفيان النبي ﷺ أن يزوجه ابنته الأخرى عَزَّة أخت أم حبيبة، قالوا: ولا يبعد أن يخفى هذا على أبي سفيان؛ لحداثة عهده بالإسلام، وقد خفي هذا على ابنته أم حبيبة حتى سألت رسول الله ﷺ أن يتزوجها، فقال: «إنها لا تحل لي»[(١)]، فأراد أن يتزوج النبي ﷺ ابنته الأخرى، فاشتبه على الراوي، وذهب وهمه إلى أنها أم حبيبة، وهذه التسمية من غلط بعض الرواة لا من قول أبي سفيان، لكن يرد هذا أن النبي ﷺ قال: «نعم»، وأجابه إلى ما سأل، فلو كان المسؤول أن يزوجه أختها؛ لقال: إنها لا تحل لي، كما قال ذلك لأم حبيبة، ولولا هذا؛ لكان التأويل في الحديث من أحسن التأويلات.

وقالت طائفة: لم يتفق أهل النقل على أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة -رضي الله تعالى عنها- وهي بأرض الحبشة، بل قد

---

(١) رواه: البخاري (٥١٠١)، ومسلم (١٤٤٩).

ذكر بعضهم أن النبي ﷺ تزوجها بالمدينة بعد قدومها من الحبشة، حكاه أبو محمد المنذري، وهذا أضعف الأجوبة؛ لوجوه:

أحدها: أن هذا القول لا يعرف به أثر صحيح ولا حسن، ولا حكاه أحد ممن يعتمد على نقله.

الثاني: أن قصة أم حبيبة -رضي الله عنها- وهي بأرض الحبشة قد جرت مجرى التواتر، كتزويجه ﷺ خديجة بمكة، وعائشة بمكة، وبنائه بعائشة بالمدينة، وتزويجه حفصة بالمدينة، وصفية عام خيبر، وميمونة في عمرة القضية -رضي الله عنهن-، ومثل هذه الوقائع شهرتها عند أهل العلم موجبة لقطعهم بها، فلو جاء سند ظاهر الصحة يخالفها؛ عدوه غلطاً، ولم يلتفتوا إليه، ولا يمكنهم مكابرة نفوسهم في ذلك.

الثالث: أنه من معلوم عند أهل العلم بسيرة النبي ﷺ وأحواله؛ أنه لم يتأخر نكاحه أم حبيبة إلى بعد فتح مكة، ولا يقع ذلك في وهم أحد منهم أصلاً.

الرابع: أن أبا سفيان لما قدم المدينة دخل على ابنته أم حبيبة، فلما ذهب ليجلس على فراش رسول الله ﷺ؛ طوته عنه، فقال: يا بنية ما أدري رغبت بي عن هذا الفراش أم رغبت به عني؟ قالت: والله بل هو فراش رسول الله ﷺ! قال: والله لقد أصابك يا بنية بعدي شر! وهذا مشهور عند أهل المغازي والسير،

وذكره ابن إسحاق وغيره في قصة قدوم أبي سفيان المدينة لتجديد الصلح.

الخامس: أن أم حبيبة -رضي الله عنها- كانت من مهاجرات الحبشة مع زوجها عبيدالله بن جحش، ثم تنصر زوجها، وهلك بأرض الحبشة، ثم قدمت هي على رسول الله ﷺ من الحبشة، وكانت عنده، ولم تكن عند أبيها، وهذا مما لا يشك فيه أحد من أهل النقل، ومن المعلوم أنَّ أباها لم يسلم إلا عام الفتح، فكيف يقول: «عندي أجمل العرب أزوجك إياها»؟!

وهل كانت عنده بعد هجرتها وإسلامها قط؟! فإن كان قال له هذا القول قبل إسلامه؛ فهو محال! فإنها لم تكن عنده، ولم يكن له ولاية عليها أصلاً، وإن كان قاله بعد إسلامه فمحال! -أيضاً-؛ لأن نكاحها لم يتأخر إلى ما بعد الفتح.

فإن قيل: بل يتعين أن يكون نكاحها بعد الفتح؛ لأن الحديث الذي رواه مسلم صحيح، وإسناده ثقات حفاظ، وحديث نكاحها وهي بأرض الحبشة من رواية محمد بن إسحاق مرسلاً، والناس مختلفون في الاحتجاج بمسانيد ابن إسحاق، فكيف بمراسيله؟! فكيف بها إذا خالفت المسانيد الثابتة؟! وهذه طريقة لبعض المتأخرين في تصحيح حديث ابن عباس هذا، فالجواب من وجوه:

أحدها: أن ما ذكره هذا القائل إنما يمكن عند تساوي النقلين؛ فيرجح بما ذكره، وأما مع تحقيق بطلان أحد النقلين وتيقُنِهِ؛ فلا يلتفت إليه فإنه لا يعلم نزاع بين اثنين من أهل العلم بالسير والمغازي وأحوال رسول الله ﷺ أن نكاح أم حبيبة لم يتأخر إلى ما بعد الفتح، ولم يقله أحد منهم قط، ولو قاله قائل؛ لعلموا بطلان قوله، ولم يشكوا فيه.

الثاني: أن قوله: «إن مراسيل ابن إسحاق لا تقاوم الصحيح المسند ولا تعارضه»، فجوابه: أن الاعتماد في هذا ليس على رواية ابن إسحاق وحده لا متصلة ولا مرسلة، بل على النقل المتواتر عند أهل المغازي والسير: أن أم حبيبة رضي الله عنها هاجرت مع زوَّجها، وأنه هلك نصرانياً بأرض الحبشة، وأن النجاشي زوجها النبي ﷺ، وأمهرها من عنده، وقصتها في كتب المغازي والسير، وذكرها أئمة العلم...

الثالث: أن عكرمة بن عمار راوي حديث ابن عباس هذا قد ضعفه كثير من أئمة الحديث، منهم يحيى بن سعيد الأنصاري قال: «ليست أحاديثه بصحاح»، وقال الإمام أحمد: « أحاديثه ضعاف»، وقال أبو حاتم: «عكرمة هذا صدوق، وربما وهم، وربما دلَّس» (١).

---

(١) قال الشيخ مشهور: والحق أنه ثقة، اضطرب في حديث يحيى =

وإذا كان هذا حال عكرمة؛ فلعله دلس هذا الحديث عن غير حافظ أو غير ثقة؛ فإن مسلماً في «صحيحه» [رقم ٢٥٠١] رواه عن عباس بن عبدالعظيم، عن النضر بن محمد، عن عكرمة ابن عمار، عن أبي زميل، عن ابن عباس، هكذا معنعناً[1]، ولكن قد رواه الطبراني في «معجمه» [١٢/ رقم ١٢٨٨٥]، فقال: حدثنا محمد ابن محمد الجذوعي: حدثنا العباس بن عبدالعظيم: حدثنا النضر بن محمد: حدثنا عكرمة بن عمار: حدثنا أبو زميل قال: حدثني ابن عباس، (فذكره)

وقال أبو الفرج ابن الجوزي في هذا الحديث: هو وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد وقد اتهموا به عكرمة بن عمار راوي الحديث، قال: وإنما قلنا إن هذا وهم؛ لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبيد الله بن جحش، وولدت له، وهاجر بها، وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصر وثبتت أم حبيبة على دينها، فبعث رسول الله ﷺ إلى النجاشي

= ابن أبي كثير خاصة، كما تراه في «تهذيب الكمال» (٢٠/ رقم ٤٠٠٩)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٦١- ٢٦٣)، و«الكاشف» (٢/ ٢٧٦).

(١) قال الشيخ مشهور: بل رواه (رقم ٢٥٠١)، موصولاً في جميع طبقاته، فجميع رواته قالوا: «حدثنا» أو «حدثني».

يخطبها عليه، فزوجه إياها، وأصدقها عن رسول الله ﷺ أربعة آلاف درهم، وذلك في سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة، فدخل عليها فثنت بساط رسول الله ﷺ حتى لا يجلس عليه، ولا خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان، ولا يعرف أن رسول الله ﷺ أمر أبا سفيان، آخر كلامه.

وقال أبو محمد بن حزم: «هذا حديث موضوع، لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، ولم يختلف أن رسول الله ﷺ تزوجها قبل الفتح بدهر، وأبوها كافر».

فإن قيل: لم ينفرد عكرمة بن عمار بهذا الحديث بل قد توبع عليه فقال الطبراني في «معجمه» [١٢/ رقم ١٢٨٨٦]: حدثنا علي بن سعيد الرازي: حدثنا عمر بن حليف بن إسحاق ابن مرسال الخثعمي قال: حدثني عمي إسماعيل بن مرسال، عن أبي زميل الحنفي قال: حدثني ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يفاتحونه، فقال: يا رسول الله! ثلاث أعطنيهن» الحديث.

فهذا إسماعيل بن مرسال قد رواه عن أبي زميل، كما رواه عنه عكرمة بن عمار، فبرئ عكرمة من عهدة التفرد.

قيل: هذه المتابعة لا تفيده قوة، فإن هؤلاء مجاهيل[1] لا يعرفون بنقل العلم، ولا هم ممن يحتج بهم، فضلاً عن أن تقدم روايتهم على النقل المستفيض المعلوم عند خاصة أهل العلم وعامتهم، فهذه المتابعة إن لم تزده وهناً؛ لم تزده قوة، وبالله التوفيق.

وقالت طائفة -منهم البيهقي والمنذري رحمهم الله تعالى-: يحتمل أن تكون مسألة أبي سفيان النبي ﷺ أن يزوجه أم حبيبة وقعت في بعض خرجاته إلى المدينة، وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بأرض الحبشة، والمسألة الثانية والثالثة وقعتا بعد إسلامه، فجمعها الراوي، وهذا أيضاً ضعيف جداً؛ فإن أبا سفيان إنما قدم المدينة آمناً بعد الهجرة في زمن الهدنة قبيل الفتح، وكانت أم حبيبة إذ ذاك من نساء النبي ﷺ، ولم يقدم أبو سفيان قبل ذلك إلا مع الأحزاب عام الخندق، ولولا الهدنة والصلح الذي كان بينهم وبين النبي ﷺ لم يقدم المدينة، حتى قدم، زوج النبي ﷺ أم حبيبة! فهذا غلط ظاهر.

وأيضاً؛ فإنه لا يصح أن يكون تزويجه إياها في حال كفره؛ إذ لا ولاية عليها، ولا تأخر ذلك إلى ما بعد إسلامه، لما تقدم،

---

(١) قال الشيخ مشهور: وشيخ الطبراني (علي بن سعيد الرازي) فيه كلام، كما تراه في «اللسان» (٤/ ٢٣١- ٢٣٢)، ومراد المصنف بقوله: «هؤلاء مجاهيل»: عمر بن حليف، وعمه إسماعيل بن مرسال.

فعلى التقديرين لا يصح قوله: «أزوجك أم حبيبة».

وأيضاً؛ فإن ظاهر الحديث يدل على أن المسائل الثلاث وقعت منه في وقت واحد، وأنه قال: ثلاث أعطنيهن (الحديث)، ومعلوم أن سؤاله تأميره، واتخاذ معاوية كاتباً إنما يتصور بعد إسلامه، فكيف يقال بل سأل بعض ذلك في حال كفره، وبعضه وهو مسلم! وسياق الحديث يرده!

وقالت طائفة: بل يمكن حمل الحديث على محمل صحيح يخرج به عن كونه موضوعاً؛ إذ القول بأن في «صحيح مسلم» حديثاً موضوعاً مما ليس يسهل، قال: ووجهه: أن يكون معنى «أزوجكها»: أرضى بزواجك بها، فإنه كان على رغم مني، وبدون اختياري، وإن كان نكاحك صحيحاً، لكن هذا أجمل وأحسن وأكمل؛ لما فيه من تأليف القلوب، قال: وتكون إجابة النبي ﷺ بنعم، كانت تأنيساً له، ثم أخبره بعد بصحة العقد، فإنه لا يشترط رضاك ولا ولاية لك عليها؛ لاختلاف دينكما حالة العقد، قال: وهذا مما لا يمكن دفع احتماله، وهذا لا يقوى أيضاً.

ولا يخفى شدة بُعْد هذا التأويل من اللفظ، وعدم فهمه منه؛ فإن قوله: «عندي أجمل العرب أزوجكها» لا يفهم منه أحد أن زوجتك التي هي في عصمة نكاحك أرضى زواجك بها، ولا يطابق هذا المعنى أن يقول له النبي ﷺ: «نعم»، فإنه إنما سأل

النبي ﷺ أمراً تكون الإجابة إليه من جهته ﷺ، فأما رضاه بزواجه بها؛ فأمر قائم بقلبه هو، فكيف يطلبه من النبي ﷺ!!

ولو قيل: طلب منه أن يقره على نكاحه إياها، وسمى إقراره نكاحاً؛ لكان مع فساده أقرب إلى اللفظ، وكل هذه تأويلات مستنكرة في غاية المنافرة لِلَّفْظِ، ولمقصود الكلام.

وقالت طائفة: كان أبو سفيان يخرج إلى المدينة كثيراً، فيحتمل أن يكون جاءها وهو كافر، أو بعد إسلامه حين كان النبي ﷺ آلى من نسائه شهراً واعتزلهن، فتوهم أن ذلك الإيلاء طلاق كما توهمه عمر رضي الله عنه، فظن وقوع الفرقة به، فقال هذا القول للنبي ﷺ، متعطفاً له، ومتعرضاً، لعله يراجعها، فأجابه النبي ﷺ بنعم، على تقدير: إن امتد الإيلاء، أو وقع طلاق، فلم يقع شيء من ذلك.

وهذا أيضاً في الضعف من جنس ما قبله، ولا يخفى أن قوله: «عندي أجمل العرب وأحسنهن أزوجك إياها» أنه لا يفهم منه ما ذكر من شأن الإيلاء، ووقوع الفرقة به، ولا يصح أن يجاب بنعم، ولا كان أبو سفيان حاضراً وقت الإيلاء أصلاً، فإن النبي ﷺ اعتزل في مشرُبة له، وحلف أن لا يدخل على نسائه شهراً، وجاء عمر بن الخطاب فستأذن عليه ﷺ في الدخول مراراً، فأذن له في الثالثة، فقال: «أطلقت نسائك؟ فقال: لا، فقال عمر: الله

أكبر»[1]، واشتهر عند الناس أنه لم يطلق نساءه، وأين كان أبو سفيان حينئذ.

ورأيت للشيخ محب الدين الطبري كلاماً على هذا الحديث، قال في جملته: يحتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك كلَّه قبل إسلامه بمدة تتقدم على تاريخ النكاح، كالمشترط ذلك في إسلامه، ويكون التقدير: ثلاث إن أسلمت تعطنيهن: أم حبيبة أزوجكها، ومعاوية يسلم فيكون كاتباً بين يديك، وتؤمِّرني بعد إسلامي فأقاتل الكفار، كما كنت أقاتل المسلمين.

وهذا باطل أيضاً من وجوه:

أحدها: قوله: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان، ولا يقاعدونه، فقال: يا نبي الله! ثلاث أعطنيهن» فيا سبحان الله! هذا يكون قد صدر منه، وهو بمكة قبل الهجرة، أو بعد الهجرة، وهو مجمع الأحزاب لحرب رسول الله ﷺ، أو وقت قدومه المدينة، وأم حبيبة عند النبي ﷺ لا عنده! فما هذا التكلف البارد!! وكيف يقول وهو كافر: «حتى أقاتل المشركين، كما كنت أقاتل المسلمين»! وكيف ينكر جفوة المسلمين له، وهو جاهد في قتالهم، وحربهم، وإطفاء نور الله سبحانه وتعالى! وهذه قصة إسلام أبي

(١) أخرجه: البخاري (٩/ رقم ٥٢٠٣)، ومسلم (رقم ١٤٧٩) عن عمر رضي الله عنه.

سفيان معروفة لا اشتراط فيها، ولا تعرض لشيء من هذا.

وبالجملة؛ فهذه الوجوه وأمثالها مما يعلم بطلانها، واستكراهها، وغثاثتها، ولا تفيد الناظر فيها علماً، بل النظر فيها والتعرض لإبطالها من منارات العلم، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

فالصواب: **أن الحديث غير محفوظ، بل وقع فيه تخليط، والله أعلم!**»[١].

* وقال ابن القيم أيضاً: «فهذا الحديث غلط لا خفاء به، قال أبو محمد بن حزم: وهو موضوع بلا شك، كَذَبَهُ عكرمة بن عمار، وقال ابن الجوزي في هذا الحديث: هو وهم من بعض الرواة، لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار؛ لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبدالله بن جحش، وولدت له، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصّر، وثبتت أم حبيبة على إسلامها، فبعث رسول الله ﷺ إلى النجاشي يخطبها عليه، فزوّجه إياها، وأصدقها عنه صداقاً، وذلك في سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة فدخل عليها، فثنت فراش رسول الله ﷺ حتى لا يجلس عليه،

---

(١) بطوله من «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص ٣٥٧ - ٣٧١) باختصار.

ولا خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان.

وأيضاً ففي هذا الحديث أنه قال له: وتؤمِّرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: نعم، ولا يعرف أن النبي ﷺ أمَّرَ أبا سفيان البتة.

وقد أكثر الناس الكلام في هذا الحديث، وتعددت طرقهم في وجهه، فمنهم من قال: الصحيح أنه تزوجها بعد الفتح لهذا الحديث، قال: ولا يرد هذا بنقل المؤرخين، وهذه الطريقة باطلة عند من له أدنى علم بالسيرة وتواريخ ما قد كان.

وقالت طائفة: بل سأله أن يجدِّد له العقد تطييباً لقلبه، فإنه كان قد تزوجها بغير اختياره، وهذا باطل، لا يظن بالنبي ﷺ، ولا يليق بعقل أبي سفيان، ولم يكن من ذلك شيء.

وقالت طائفة - منهم البيهقي والمنذري -: يحتمل أن تكون هذه المسألة من أبي سفيان وقعت في بعض خرجاته إلى المدينة، وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بالحبشة، فلما ورد على هؤلاء ما لا حيلة لهم في دفعه من سؤاله أن يؤمره حتى يقاتل الكفار، وأن يتخذ ابنه كاتباً، قالوا: لعلّ هاتين المسألتين وقعتا منه بعد الفتح، فجمع الراوي ذلك كله في حديث واحد، والتعسُّفُ والتكلف الشديد الذي في هذا الكلام يُغني عن رده.

وقالت: طائفة: للحديث محمل آخر صحيح، وهو أن يكون

المعنى: أرضى أن تكون زوجَتك الآن، فإني قبلُ لم أكن راضياً، والآن فإني قد رضيت، فأسألك أن تكون زوجتك، وهذا وأمثاله لو لم يكن قد سُوِّدَتْ به الأوراق، وصنفت فيه الكتب، وحمله الناس، لكان الأولى بنا الرغبةَ عنه، لضيق الزمان عن كتابته وسماعه والاشتغال به، فإنه من رُبْدِ الصدور لا من زُبْدِها.

وقالت طائفة: لما سمع أبو سفيان أن رسول الله ﷺ طلَّق نساءه لما آلى منهن، أقبل إلى المدينة، وقال للنبي ﷺ ما قال، ظناً منه أنه قد طلقها فيمن طلق، وهذا من جنس ما قبله.

وقالت طائفة: بل الحديث صحيح، ولكن وقع الغلط والوهم من أحد الرواة في تسمية أم حبيبة، وإنما سأل أن يزوجه أختها رملة[1]، ولا يبعد خفاء التحريم للجمع عليه، فقد خفي ذلك على ابنته، وهي أفقه منه وأعلم حين قالت لرسول ﷺ: هل لك في أختي بنت أبي سفيان؟ فقال: «أفعل ماذا؟» قالت: تَنْكِحُها، قال: «أو تحبين ذلك؟» قالت: لست لك بُمخْلِيةٍ، وأَحَبُّ مَنْ شَرِكَني في الخير أُختي، قال: «فإنَّها لاَ تَحِلُّ لي»[2]،

(١) كذا وقع، والصواب: «عزَّة»، وسكت عليه المحقّقان!! كما أفاده شيخنا مشهور.

وهو عند المصنّف -ابن القيم- على الجادة في كتابه «جلاء الأفهام» (ص ٣٥٩)، وقد تقدم نقله (ص ٣٩).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٣٩).

فهـذه هي التي عرضها أبو سفيان على النبي ﷺ، فسمَّاها الراوي من عنده أم حبيبة.

وقيـل: بل كانت كنيتها أيضاً أم حبيبة، وهذا الجواب حسن لـولاً قوله في الحديث: فأعطاه رسول الله ﷺ ما سأل، فيقال حينئذ: هـذه اللفظة وهم من الراوي، فإنه أعطاه بعض ما سأل، فقال الراوي: أعطاه ما سأل، أو أطلقها اتكالاً على فهم المخاطب أنه أعطاه ما يجوز إعطاؤه ممّا سأل، والله أعلم»[1].

* وقال أيضاً: «وقد ردَّ هـذا الحديث جماعة من الحفاظ، وعدوه من الأغلاط في كتاب مسلم، قال ابن حزم: هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، فإنه لم يختلف في أن رسول الله ﷺ تزوجها قبل الفتح بدهر وأبوها كافر، وقال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب «الكشف» له: هذا الحديث وهم من بعض الرواة، لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمة ابن عمار رواية، وقد ضعف أحاديثه يحيى بن سعيد الأنصاري، وقال: ليست بصحاح، وكذلك قال أحمد بن حنبل: هي أحاديث ضعاف، وكذلك لم يخرج عنه البخاري، إنما أخرج عنه مسلم لقول يحيى بن معين: ثقة.

قال: وإنما قلنا إن هذا وهم؛ لأن أهل التاريخ أجمعوا

---

(١) «زاد المعاد» (١/ ١١٠- ١١٢).

علـى أن أم حبيبـة كـانت تحـت عبيدالله بن جحش، وولدت له، وهـاجر بهـا وهمـا مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصر، وثبتت أم حبيبـة علـى دينهـا، فبعـث رسـول الله ﷺ إلى النجاشـي يخطبهـا عليـه، فزوجـه إياهـا، وأصدقهـا عـن رسـول الله ﷺ أربعـة آلاف درهـم، وذلـك سـنة سـبع مـن الهجـرة، وجـاء أبو سفيان في زمن الهدنـة، فدخـل عليها، فتحت بساط رسول الله ﷺ حتى لا يجلس عليـه، ولا خـلاف أن أبـا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان، ولا يعرف أن رسول الله ﷺ أمر أبا سفيان.

وقـد تكلـف أقـوام تأويلات فاسدة لتصحيح الحديث كقول بعضهم: إنه سأله تجديد النكاح عليها!

وقـول بعضهـم: إنـه ظـن أن النكاح بغير إذنه، وتزويجه غير تام، فسأل رسول ﷺ حاله، وطيب قلبه بإجابته!!

وقـول بعضهـم: إنـه ظـن أن النكـاح بغير إذنه وتزويجه غير تـام، فسـأل رسـول الله ﷺ أن يزوجـه إياها نكاحاً تاماً، فسلم له النبي ﷺ حاله، وطيب قلبه بإجابته!

وقـول بعضهـم: إنــه ظـن أن التخـيـر كـان طلاقـاً، فسـأل رجعتها وابتداء النكاح عليها!

وقـول بعضهم: إنه استشعر كراهة النبي ﷺ لها، وأراد بلفظ التزويج استدامة نكاحها لا ابتداءه!

وقول بعضهم: يحتمل أن يكون وقع طلاق، فسأل تجديد النكاح!

وقول بعضهم: يحتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك قبل إسلامه كالمشترط له في إسلامه، ويكون التقدير: ثلاث إن أسلمت تعطنيهن! وعلى هذا اعتمد المحب الطبري في جواباته للمسائل الواردة عليه، وطوّل في تقريره.

وقال بعضهم: إنما سأله أن يزوجه ابنته الأخرى، وهي أختها، وخفي عليه تحريم الجمع بين الأختين لقرب عهده بالإسلام، فقد خفي ذلك على ابنته أم حبيبة، حتى سألت رسول الله ﷺ ذلك، وغلط الراوي في اسمها.

وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان، وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها، ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة، والتأويلات الباردة، التي يكفي في العلم بفسادها تصورها، وتأمل الحديث.

وهذا التأويل الأخير -وإن كان في الظاهر أقل فساداً- فهو أكذبها وأبطلها، وصريح الحديث يرده؛ فإنه قال: «أم حبيبة أزوجكها؟ قال: نعم»، فلو كان المسؤول تزويج أختها لما أنعم له بذلك ﷺ، فالحديث غلط لا ينبغي التردد فيه، والله أعلم»[1] اهـ.

* * *

(١) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٣/ ٣٢- ٣٤).

(٥) [حديث بريدة: أنَّ ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وزنيت، وإني أريد أن تطهرني فردَّه، فلما كان مِن الغد أتاه فقال: يا رسول الله إني قد زنيت فردّه الثانية فأرسل رسولُ الله ﷺ إلى قومه فقال: «أتعلمون بعقله بأساً تنكرون منه شيئاً؟ فقالوا: ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا فيما نرى، فأتاه الثالثة فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله، فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فَرُجِمَ ...»][١].

* [بعد تخريج حديث ماعز المتقدم بألفاظ قال الإمام ابن القيم]: «كلُّ هذه الألفاظ صحيحة، وفي بعضها أنَّه أمر فحُفرت له حُفيرة، ذكره مسلم، وهي غَلَط من رواية بشير بن المهاجر، وإنَّ كان مسلم قد روى له في «الصحيح» فالثقة قد يغلط، على أنَّ أحمد وأبا حاتم الرازي قد تكلَّما فيه[٢]، وإنما حصل إليهم[٣] مِن حفرة الغامدية، فسرى إلى ماعز، والله أعلم!»[٤].

---

(١) رواه مسلم (١٦٩٥) (٢٣).

(٢) كما في «تهذيب الكمال» (٤/ ١٧٦) (رقم ٧٢٧).

(٣) أي: الغلط والوَهم، وقد نقل صديق حسن خان عن ابن القيم هذه الفقرة في كتابه: «الروضة الندية...» (٢/ ٥٨٦) فيه: «الوَهم» بدل «إليهم»، والله أعلم!

(٤) «إعلام الموقعين» (٤/ ٤٤٨).

* وقال: «وقد اختلف في حديث ماعز، هل حفر له أم لا ؟

ففي «صحيح مسلم»[١] عن أبي سعيد الخدري قال: «لما أمرنا رسول الله ﷺ أن نرجم ماعز بن مالك، خرجنا به إلى البقيع، فوالله ما حفرنا له ولا أوثقناه، ولكن قام لنا فرميناه بالعظام والخزف، فاشتكى، فخرج يشتد حتى انتصب لنا في عرض الحرة...» الحديث.

[ثم ذكر رواية بريدة السابقة ثم قال]: وهذا الحديث [أي: حديث بريدة] فيه أمران، سائر طرق حديث مالك[٢]! تدل على خلافهما:

أحدهما: أن الإقرار منه وترديد النبي ﷺ كان في مجالس متعددة، وسائر الأحاديث تدلُّ على أن ذلك كان في مجلس واحد.

الثاني: ذكر الحفر فيه، والصحيح في حديثه: أنه لم يحفر له، والحفر وهم، ويدل عليه أنه هرب وتبعوه.

وهذا -والله أعلم- من سوء حفظ بشير بن مهاجر، وقد تقدم قول الإمام أحمد: إن ترديده إنما كان في مجلس واحد إلا ذلك الشيخ ابن مهاجر»[٣] اهـ.

---

(١) (رقم ١٦٩٤) (٢٠).

(٢) كذا في المطبوع! ولعل الصواب: «ماعز»، والله أعلم !

(٣) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٦/ ٢٥١).

(٦) [حديث أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خَلَق اللهُ عز وجل التربة يوم السبت، وخَلَق فيها الجبال يوم الأحد، وخَلَق الشجر يوم الاثنين، وخَلَق المكروه يوم الثلاثاء، وخَلَق النور يوم الأربعاء، وبثّ فيها الدواب يوم الخميس، وخَلَق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل»[(١)]].

* «ولكن وَقَع الغلط في رفعه، وإنما هو قول كعب الأحبار، كذلك قال إمام أهل الحديث: محمد بن إسماعيل البخاري في «تاريخه الكبير»[(٢)]، وقاله غيرُه من علماء المسلمين أيضاً، وهو كما قالوا؛ لأن اللهَ أخبر أنه خَلَق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام[(٣)]، وهذا الحديث يقتضي أنَّ مدة التخليق سبعة أيام، والله تعالى أعلم!»[(٤)].

* * *

(١) رواه مسلم (٢٧٨٩).

(٢) (١/ ١/ ٤١٣- ٤١٤) ترجمة أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصار.

(٣) كما جاء صريحاً في سورة الأعراف: ٥٤، ويونس: ٣، وهود: ٧، والفرقان: ٥٩، والسجدة: ٤، و ق: ٣٨، والحديد: ٤.

(٤) «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ص ٨٥،٨٦).

قلتُ: وقد دافع شيخُنا المحدِّث الألباني حفظه الله عن هذا =

(٧) [حديث: ثوبان رضي الله عنه قال:

كنت قائماً عند رسول الله ﷺ فجاءه حَبر من أحبار اليهود فقال: السلام عليك يا محمد، فدفعته دفعة كاد يصرع منها فقال: لم تدفعني؟ فقلتُ: ألا تقول: يا رسول الله فقال اليهودي: إنما ندعوه باسمه الذي سماه به أهله فقال رسول الله ﷺ : «إنَّ

= الحديث رواية ودراية في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ١٨٣٣) و«مختصر العلو للذهبي» (ص ١١٢)، وتعليقه على «مشكاة المصابيح» (رقم ٥٧٣٥).

وهذا مما يهدم افتراء الشانئين على شيخنا بكونه خالف الإجماع بجرأته وطعنه في «الصحيحيْن» وقد تكفّل بكشف عوارهم فضيلة شيخنا علي الحلبي في «دراسات علمية في صحيح مسلم»، والشيخ طارق بن عوض الله في «ردع الجاني المتعدي على الألباني» فجزاهما الله خيراً .

وللفائدة أنقل خلاصة دفاع المحدث الألباني عن حديث الباب من كلامه في «مختصر العلو» (ص١١٢) فقال حفظه الله: «وقد توَّهم بعضُهم أنه مخالف للآية المذكورة في أول الحديث -وهي في أول سورة السجدة- وليس كذلك كما كنتُ بينتُه فيما علقته على «المشكاة» (٥٧٣٥)، وخلاصة ذلك: أنَّ الأيام السبعة في الحديث هي غير الأيام الستة في القرآن، وأن الحديث يتحدَّث عن شيء من التفصيل الذي أجراه الله على الأرض، فهو يزيد على القرآن ولا يخالفه، وكان هذا الجمْع قبل أنْ أَقِفَ على حديث الأخضر، فإذا هو صريح فيما كنتُ ذهبتُ إليه مِن الجمْع فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات» اهـ .

اسمي محمدٌ الذي سمَّاني به أهلي». فقال اليهودي: جئتُ أسألك فقال له رسول الله ﷺ : «أينفعك شيء إنْ حدَّثتك؟» قال: أَسمعُ بأُذني. فنكَت رسولُ الله ﷺ بعود معه فقال: «سَلْ». فقال اليهودي: أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات؟ فقال رسول الله ﷺ : «هم في الظلمة دون الجسر» قال: فمَن أول الناس إجازة؟ قال: «فقراء المهاجرين». قال اليهودي: فما تحفتهم حين يدخلون الجنة ؟ قال: «زيادة كبد النون» قال: فما غذاؤهم على إثرها ؟ قال: «ينحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها». قال: فما شرابهم عليه ؟ قال: «مِن عين فيها تسمى سلسبيلاً». قال: صدقتَ، قال: وجئتُ أسأُلك عن شيء لا يعلمه أحد من أهل الأرض إلا نبي أو رجل أو رجلان. قال: «ينفعك إن حدَّثتك». قال: أسمعُ بأُذني، قال: جئتُ أسألك عن الولد. قال: «ماء الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا فَعَلا منيُّ الرجل منيَّ المرأة أذكرا بإذن الله، وإذا علا منيُّ المرأة منيَّ الرجل آنثا بإذن الله. قال اليهودي: لقد صدقتَ، وإنك لنبي، ثم انصرف فذهب. فقال رسولُ الله ﷺ : «لقد سألني هذا عن الذي سألني عنه، ومالي علمٌ بشيء منه حتى أتاني اللهُ به»] [1].

---

(١) رواه مسلم (٣١٥).

* قال الإمام ابن القيم: «على أن في النفس من حديث ثوبان ما فيها، وأنه يُخاف أن لا يكون أحد رواته حَفِظه كما ينبغي، وأن يكون السؤال إنما وقع فيه عن الشَّبه لا عن الإذكار والإيناث، كما سأل عنه عبدُالله بن سلام[1]، ولذلك لم يخرجه البخاري!.

وفي «الصحيحيْن»[2] من حديث عبيدالله بن أبي بكر بن أنس، عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «إنَّ الله وكَّل بالرحم مَلَكاً فيقول: يا رب نطفةً، يا رب علقةً، يا رب مضغة»؛ فإذا أراد أن يخلُقَها قال: يا رب أذكر أم أنثى؟ شقي أم سعيد؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ فيُكتب كذلك في بطن أمه» .

أفلا ترى كيف أحال بالإذكار والإيناث على مجرد المشيئة وقَرَنه بما لا تأثير للطبيعة فيه مِن الشقاوة والسعادة والرزق

---

(١) كما في «صحيح البخاري» (٣٩٣٨) من حديث أنس رضي الله عنه: «أن عبدَ الله بن سلام بلغه مقدم النبي ﷺ المدينة، فأتاه يسأله عن أشياء، فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي: ما أول أشراط الساعة؟ وما أول طعام يأكله أهل الجنة؟ وما بال الولد ينزِع إلى أبيه أو إلى أمه؟...».

فقال ﷺ: «... وأما الولد فإذا سبق ماء الرجل ماءَ المرأة نزع الولدَ، وغذا سبق ماء المرأة ماءَ الرجل نزعت الولد،...».

(٢) رواه: البخاري (٦٥٩٥)، ومسلم (٢٦١٦).

والأجـل، ولم يتعرض المَلَك للشَّبه الذي للطبيعة فيه مدخل، أَوَ لا تـرى عبـد الله بـن سـلام لم يسـأل إلا عـن الشَّـبه الـذي يمكـن الجـواب عنه، لم يسأل عن الإذكار والإيناث مع أنه أبلغ مِن الشَّبه والله أعلم!.

وإنْ كان رسول الله ﷺ قد قاله فهو عين الحق.

وعلـى كـل تقديـر فهـو يبطل ما زَعَمه بعضُ الطبائعيِّين من معرفة أسباب الإذكار والإيناث، والله أعلم!».

* وقـال أيضاً: «وأما تفرد مسلم بحديث ثوبان فهو كذلك، والحديـث صحيـح لا مطعـن فيـه، ولكـن القلبَ مِن ذكر الإيناث والإذكـار؛ فيـه شـيء، هـل حُفِظـت هذه اللفظة أو غير محفوظة ؟ والمذكـور إنمـا هو السببُ، كما ذُكِر في سائر الأحاديث المتفق على صحتها، فهذا موضع نَظَر ما ترى، والله أعلم!»[1].

*«هـذا الحديـث تفـرَّد بـه مسلم في «صحيحه»، وقد تكلَّم فيـه بعضُهـم، وقـال: الظـاهر أنَّ الحديـث وَهِـم فيه بعضُ الرواة، وإنمـا كـان السـؤال عـن الشَّـبه، وهـو مـا سأل عنه عبد الله بن سـلام في الحديـث المتفـق علـى صحتـه، فأجابـه بسَبْق الماء، فإنَّ الشَّـبه يكـون للسـابق، فلعـلَّ بعـضَ الرواة انقلب عليه شَبه الولد

---

(١) «تحفة المودود» (ص ٢٢٣).

بـالمرأة بكونـه أنثى، وشـبهَه بـالوالد بكونـه ذكراً، لا سيما والشبَهُ التام إنما هو بذلك.

وقـالت طائفـةٌ: الحديـثُ صحيـحٌ لا مطعـنَ في سـنده، ولا منافـاةَ بينـه وبـين حديـث عبـد الله بـن سـلام، وليسـت الواقعـةُ واحـدةُ، بل هـم قضيَّتان، وروايةُ كلٍّ منهما غيرُ روايةِ الأُخرى، وفي حديثِ ثوبانَ قضيّة ضُبطت وحُفظت»[1] اهـ.

□ □ □ □

---

(١) «التبيان في أقسام القرآن» (ص ٢٩٢، ٢٩٣).

دفاع الإمام ابن القيم عن حديث في «الصحيحيْن».

* [حديث سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نَهيك، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَن أعتق شقصاً له في عبد، فخلاصه في ماله إنْ كان له مال، فإنْ لم يكن له مال استسعي العبد غير مشقوق عليه»][1].

* «تَرْكُ ذكر شعبة وهشام للاستسعاء لا يقدح في رواية مَن ذكرها وهو سعيد بن أبي عروبة ولا سيما فإنه أكبر أصحاب قتادة ومِن أخصهم به، وعنده عن قتادة ما ليس عند غيره مِن أصحابه؛ ولهذا أخرجه أصحاب الصحيحيْن في «صحيحيْهما» ولم يلتفتا إلى ما ذُكِر في تعليله.

وأما الطعن في رواية سعيد عن قتادة ولو لم يخالف فطعن ضعيف؛ لأنَّ سعيداً عن قتادة حجة بالاتفاق، وهو من أصح الأسانيد المتلقاة بالقبول التي أكثر منها أصحاب الصحيحيْن

(١) رواه: البخاري (٢٥٢٧)، ومسلم (١٥٠٣) (٣) واللفظ له.

وغـيرهم، فكيف ولم ينفرد سعيد عن قتادة بالاستسعاء! بل قد رواه عن قتادة جريرُ بن حازم، وناهيك به.

...ثـم لـو قـد تفـرد سعيد به لم يضره، وسعيد وإن كان قد اختلـط في آخـر عمـره فهـذا الحديـث مـن روايـة يزيد بن زريع، وعبـدة، وإسـماعيل، والجُلَّـة عن سعيد، وهؤلاء أعلم بحديثه، ولم يـرووا عنــه إلا مــا كـان قبـل اختلاطـه؛ ولهـذا أخـرج أصحـابُ الصحيح حديثَهم عنه.

فالحديث صحيحٌ محفوظ بلا شك.

وقـد رواه مسـلم في «صحيحه» كما ذكره البخاري مِن رواية جرير بن حازم[1]»[2] اهـ.

❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) عند البخاري في «صحيحه» رقم (٢٥٢٦).

(٢) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٥/ ٣٩٧،٣٩٨).

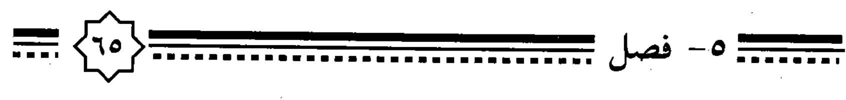

عدم إخراج الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما لا يدل على ضعفه وردّه

* «ترك إخراج أصحاب «الصحيح» له [أي: الحديث] لا يدل على ضعفه؛ كغيره من الأحاديث الصحيحة التي تركا إخراجها»[١].

* «وأما تلك المسالك الوعرة التي سلكتموها في حديث أبي الصهباء[٢]، فلا يصحُّ شيء منها.

أما المسلك الأول: وهو انفراد مسلم بروايته، وإعراض البخاري عنه، فتلك شكاةٌ ظاهر عنه عارُها، وما ضرَّ ذلك الحديث انفراد مسلم به شيئاً، ثم هل تقبلون أنتم، أو أحدٌ مثل هذا في كل حديث ينفرد به مسلم عن البخاري، وهل قال

---

(١) «الفروسية» (ص ٢١٨).

(٢) الذي رواه مسلم (١٤٧٢) (١٦) من طريق ابن طاووس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم أنما كانت الثلاث تُجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم.

البخاري قط: إنَّ كل حديث لم أدخله في كتابي فهو باطل أو ليس بحجة أو ضعيف؟ وكم قد احتج البخاري بأحاديث خارج الصحيح ليس لها ذِكر في «صحيحه»، وكم صحَّح من حديث خارج عن صحيحه»[1] اهـ.

❒ ❒ ❒ ❒

(١) «زاد المعاد» (٥/ ٢٦٤، ٢٦٥).

عدم إخراج الحديث في «الصحيحيْن» أو أحدهما يكون لعلة انقدحت عند الشيخين أو أحدهما أحياناً

* [روى الإمام] «مالك في «الموطأ»[١] عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أنه أخبره: أنَّ أباه كعب بن مالك كان يحدِّث: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنما نَسَمة المؤمن طائر تعْلق في شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى حياة يوم يبعثه».

قال أبو عمر[٢]: «في رواية مالك هذه، بيان سماع الزهري لهذا الحديث من عبدالرحمن بن كعب بن مالك، وكذلك رواه يونس عن الزهري قال: سمعت عبدالرحمن بن كعب بن مالك يحدِّث عن أبيه.

وكذلك رواه الأوزاعي، عن الزهري [قال]: حدثني

---

(١) في كتاب «الجنائز» (١٦): (١٦) باب جامع الجنائز برقم (٥٦٦) بلفظ: «يَعْلق في شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه».
ورواه: أحمد (٦/ ٣٨٦)، والنَّسائي (٢٠٧٢)، وابن ماجه (٤٢٧١).

(٢) تصحفت في كتاب «الروح» (ص ٣٠٧) إلى «أبو عمرو»، والصواب «أبو عمر»، وهو حافظ المغرب ابن عبدالبر والكلام في كتابه «التمهيد».

عبدالرحمن بن كعب».

وقد أعلَّ محمد بن يحيى الذهلي هذا الحديث بأن شعيب بن أبي حمزة، ومحمد بن أخي الزهري، وصالح بن كيسان رَوَوْه عن الزهري عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك عن جده كعب فيكون منقطعاً.

وقال صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عبد الرحمن أنه بلغه أنَّ كعب بن مالك كان يحدِّث. وقال الذهلي: وهذا المحفوظ عندنا، وهو الذي يشبهه حديث صالح، وشعيب، وابن أخي الزهري.

وخالفه في هذا غيره من الحفاظ فحكموا لمالك والأوزاعي، قال أبو عمر: فاتفق مالك ويونس بن يزيد والأوزاعي والحارث ابن فضيل على رواية هذا الحديث عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه.

وصحَّحه الترمذي وغيره.

قال أبو عمر: لا وجه عندي لما قاله محمد بن يحيى من ذلك، ولا دليل عليه، واتفاق مالك ويونس بن يزيد والأوزاعي ومحمد بن إسحاق أولى بالصواب، والنفس إلى قولهم وروايتهم أسكن، وهم مِن الحفظ والإتقان بحيث لا يقاس بهم مَن خالفهم في هذا الحديث. انتهى.

وقد قال محمد الذهلي: سمعتُ علي بن المديني يقول: ولد كعب خمسة: عبدالله، وعبيدالله. ومعبد، وعبد الرحمن، ومحمد.

قال الذهلي: فسمع الزهري من عبدالله بن كعب وكان قائد أبيه حين عمي، وسمع من عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب، وروى عن بشير بن عبدالرحمن بن كعب، ولا أراه سمع منه.انتهى.

فالحديث إنْ كان لعبد الرحمن عن أبيه كعب كما قال مالك ومَن معه فظاهر، وإنْ كان لعبدالرحمن بن عبدالله بن كعب عن جده كما قال شعيب ومَن معه فنهايته أنْ يكون مرسلاً من هذا الطريق وموصلاً من الأخرى، والذين وَصَلوه ليسوا بدون الذين أرسلوه قدراً ولا عدداً، فالحديث مِن صحاح الأحاديث، **وإنَّما لم يخرجه صاحبا الصَّحيح لهذه العلة**، والله أعلم!»[1].

* «على أنَّ في النفس من حديث ثوبان[2] ما فيها، وأنه يُخاف أن لا يكون أحد رواته حفظه كما ينبغي وأن يكون السؤال إنما وقع فيه عن الشبه لا عن الإذكار والإيناث كما سأل عبدالله بن سلام، **ولذلك لم يخرجه البخاري**»[3] اهـ.

□ □ □ □

(١) «الروح» (ص ٣٠٧، ٣٠٨).

(٢) رواه مسلم (٣١٥).

(٣) «مفتاح دار السعادة»(٢/ ١٩٠)، وتقدم نقله (ص ٦٠).

تراجم «المسند الصحيح»

* «يُعرف قولُه [أي: الإمام مسلم بن الحجاج] في السُّنة مِن سياق الأحاديث التي ذكرها ولم يتأولْها، ولم يذكر لها التراجم كما فعل البخاري، ولكن سَرَدها بلا أبواب، ولكن تعرف التراجم من ذكره لشيء مع نظيره»(١).

❑ ❑ ❑ ❑

(١) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ٢٤١).

شرط الإمام مسلم في «صحيحه»

* «ولو كنا نقول بقول مسلم بأن مُعَنْعَن المتعاصريْن محمول على الاتصال، ولو لم يُعلم التقاؤهما، فإنما ذلك في غير المدلِّسين»[١].

* «ومسلم لم يشترط فيها [أي: في مقدمة كتابه] ما شرطه في الكتاب مِن الصحة، فلها شأن ولسائر الكتاب شأن آخر، ولا يشكُّ أهلُ الحديث في ذلك»[٢].

* «وقد احتج به [أي: بالقاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي] النَّسائيُّ مع تشدده في الرجال، **وأنَّ له فيهم شرطاً أشد مِن شرط مسلم**»[٣].

□ □ □ □

(١) «زاد المعاد» (٢/ ٢٧٧).

(٢) «الفروسية» (ص ٢٤٢).

(٣) «مختصر الصواعق المرسلة» (ص ٤٦٧).

قواعدُ جليلةٌ في اعتبار حديث الراوي، وما يتعلّق به مِن منهج

* «وهـذه طريقة الحذاق مِن أصحاب الحديث أطباء عِلله، يحتجـون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه، وبحفظ حديثـه وإتقانـه وملازمتـه لـه، واعتنائـه بحديثه، ومتابعة غيره له، ويتركون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة.

وهـذه حـال سـفيان بـن حسين عند جماعتهم: ثقة صدوق، وهـو في الزهـري ضعيـف لا يحتج به؛ لأنه إنما لقيه مرة بالموسم، ولم يكـن لـه مـن الاعتناء بحديث الزهري وصحبته وملازمته له ما لأصحـاب الزهـري الكبـار: كمـالك، والليـث، ومعمـر، وعقيـل، ويونـس، وشـعيب؛ فـإذا تفـرد مثـل هذا بحديث عن هؤلاء، مع ملازمتهـم الزهري وحفظهم حديثه، وضبطهم له، وهو ليس مثلهم في الحفظ والإتقان لم يكن حجة عندهم.

هـذا إذا لم يخـالفوه فكيـف إذا خـالفوه فرفـع مـا قد وقفوه، وَوَصَل ما قطعوه، وأسند ما أرسلوه ؟!

هـذا ممـا لا يرتـاب أئمـة هذا الشأن في أن إلحاق الغلط به أولى.

وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أنَّ هذا تناقض[1] منهم، فإنّهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان ثقة؛ وجب قَبول روايته جملة، وإنْ لم يكن ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة.

وهذه طريقة **قاصري العلم** وهي طريقة فاسدة، مجمعٌ بين أهل الحديث على فسادها، فإنهم يحتجون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس، أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه، **إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه**، ولا سيما إذا عُلم من مثل هذا أغلاط عديدة، ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه فإنه يغلب على الظن أو يُجزم بغلطه.

---

(١) كمن رمى محدّث العصر الألباني بالتناقض في أحكامه على الأحاديث، وهو -أي: الطاعن- بالتناقض أولى وأحرى!!

وللشيخ محمد بن عمر بازمول خلاصة تأصيلية محرَّرة في الرد على تناقض شبهة التناقض هذه! انظرها في كتابه الماتع النافع: «الانتصار لأهل الحديث» (ص ٢١١- ٢١٦).

ومن قبل رسالة الشيخ علي الحلبي: «الأنوار الكاشفة بتناقضات الخساف الزائفة».

وهنا يَعْـرِض -لمن قصُر نقـدُه وذوقُـه هنا عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن- نوعان من الغلط نُنبِّه عليهما لعظيمِ فائدةِ الاحتراز منهما:

أحدهما: أن يرى مثل هذا الرجل قد وُثِّق، وشُهد له بالصدق والعدالة، أو خُرِّج حديثه في الصحيح، فيجعل كل مارواه على شرط الصحيح[1].

وهذا غلط ظاهر؛ فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العِلل، والشذوذ، والنكارة، وتوبع عليه فأما مع وجود ذلك أو بعضه؛ فإنه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصحيح.

ومَن تأمل كلامَ البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه؛ علم إمامته وموقعه مِن هذا الشأن، وتبيَّن به حقيقة ما ذكرنا.

النوع الثاني: من الغلط أنْ يرى الرجلَ قد تُكلِّم في بعض حديثه، وضُعِّف في شيخ، أو في حديث، فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجد! كما يفعله بعض المتأخرين مِن أهل الظاهر وغيرهم[1].

---

(١) «فالأُولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله»، على حدِّ تعبير إمامنا ابن القيم في «زاد المعاد» (١/ ٣٦٤)، وسيأتي نقله (ص ٧٨).

وهـذا أيضاً غلط؛ فإن تضعيفه في رجل، أو في حديث ظهر فيـه غلـط لا يوجـب تضعيـف حديثه مطلقاً، وأئمة الحديث على التفصيـل والنقد، واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات.

وهـذه كلمـات نافعـة في هـذا الموضع تُبين كيف يكون نقد الحديـث ومعرفة صحيحه من سقيمه، ومعلولهِ من سليمه، ومَن لم يجعل الله له نوراً فما له مِن نور.

... [إلى أن قال:]

وأما تصحيح الحاكم؛ فكما قال القائل:

فأصبحتُ من ليلى الغداةَ كقابضٍ

على الماءَ خانته فروج الأصابع

ولا يعبـأ الحفـاظ أطباء علل الحديث بتصحيح الحاكم شيئاً، ولا يرفعـون بـه رأسـاً ألبتـة، بـل لا يعـدل تصحيحه ولا يدل على حسـن الحديـث، بـل يصحـح أشـياء موضوعة بلا شك عند أهل العلـم بـالحديث، وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك فليـس بمعيـار علـى سنة رسول الله ﷺ، ولا يعبأ أهل الحديث به شيئاً.

والحـاكم نفسـه يصحِّـح أحـاديث جماعة وقد أخبر في كتاب «المدخـل» لـه أن لا يحتج بهم، وأطلق الكذب على بعضهم، هذا

مع أن مستند تصحيحه ظاهر سنده وأن رواته ثقات؛ ولهذا قال: «صحيح الإسناد».

وقد عُلم أنَّ صحة الإسناد شرط من شروط صحَّة الحديث، وليست موجبة لصحّته، فإنَّ الحديثَ إنما يصحُّ بمجموع أمور منها:

صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذَّ عنهم»[١].

* «إن مسلماً إذا احتج بثقة لم يلزمه أن **يصحِّح جميع ما رواه، ويكون كل ماوراه على شرطه**؛ فإنَّ الثقة قد يغلط ويَهِم، ويكون الحديث من حديثه معلولاً علة مؤثرةً فيه مانعةً من صحته، فإذا احتج بحديث من حديثه غير معلول؛ لم يكن الحديث المعلول على شرطه، والله أعلم»[٢].

* «فكون الرجل يخطئ في شيء لا يمنع الاحتجاج به فيما ظهر أنه لم يخطئ فيه، وهذا حكم كثير من الأحاديث التي خرَّجاها [أي: البخاري ومسلم]، وفي إسنادها مَن تُكلِّم فيه مِن جهة حفظه؛ فإنهما لم يخرجاها إلا وقد وجدا لها متابِعاً»[٣].

---

(١) «الفروسية» (ص ٢٣٩- ٢٤٦) باختصار.

(٢) «فوائد حديثية» (ص٣٥).

(٣) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٣/ ٣١٢).

* «ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه [أي: حديث مطر الوراق]؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذه الضّرب[1] مايعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلَط في هذا المقام مَن استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومَن ضعَّف جميع حديث سيء الحفظ.

فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله.

والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله.

فطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن،والله المستعان!»[2].

* «وقد غلَّط الحفاظُ شريكاً في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه ثم قال[3]: «**فقدَّم وأخر، وزاد ونقص**»، **ولم يسرد الحديث**، فأجاد رحمه الله»[4].

□ □ □ □

---

(١) أي: ممن تُكلِّم فيهم بنوعٍ من الجرح والنَّقد.

(٢) «زاد المعاد» (١/ ٣٦٤).

(٣) «المسند الصحيح» للإمام مسلم (١٦٢) (٢٦٢).

(٤) «زاد المعاد» (٣/ ٤٢).

رواة أحاديث «المسند الصحيح» -ممن صرّح بهم الإمام ابن القيم

أ- مَنْ روى له الإمامُ مسلم:

* إسرائيل:

- «وإسرائيل وإن كان البخاري ومسلم قد احتجا به، وبقية الستة...»[1].

* بشير بن المهاجر:

- «...مسلم قد روى له في «الصحيح»»[2].

* زاذان:

- «روى له مسلم في «صحيحه»...»[3].

* سعد بن سعيد الأنصاري المدني:

- «روى له مسلم»[4].

---

(١) «زاد المعاد» (٢/ ٥٩).

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/ ٤٤٨).

(٣) «الروح» (ص ٢٢٠).

(٤) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٣/ ٣١١).

- «ومسلم إنما احتج بحديثه؛ لأنه ظهر له أنه لم يخطئ فيه بقرائن ومتابعات، ولشواهد دلَّته على ذلك، وإن كان قد عُرف خطؤه في غيره»[١].

* سعيد بن أبي عروبة:

- «أكبر أصحاب قتادة ومن أخصهم به، وعنده عن قتادة ما ليس عند غيره من أصحابه؛ ولهذا أخرجه أصحاب الصحيحين في «صحيحيهما»، ولم يلتفتا إلى ما ذُكر في تعليله»[٢].

- «وسعيد- وإن كان قد اختلط في آخر عمره- فهذا الحديث من رواية يزيد بن زُريع، وعبدة، وإسماعيل، والجلة عن سعيد ولم يرووا عنه إلا ما كان قبل اختلاطه؛ ولهذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم عنه»[٣].

- «إن سعيداً عن قتادة حجة بالاتفاق، وهو من أصح الأسانيد المتلقاة بالقَبول التي أكثر منها أصحاب الصحيحين وغيرهم»[٤].

---

(١) «المصدر السابق» (٣/ ٣١١، ٣١٢).

(٢) «المصدر السابق» (٥/ ٣٩٧)، وقد تقدم (ص ٦٣).

(٣) المصدر السابق» (٥/ ٣٩٨)، وتقدم نقله (ص ٦٤).

(٤) «المصدر السابق»، وسبق (ص ٦٣).

* سُليم بن أخضر:

- «وسُليم هذا صدوق خرَّج له مسلم»[1].

* سليمان بن كثير:

-«... سليمان بن كثير، وهو ممن اتفق الشيخان على الاحتجاج بحديثه»[2].

* عبد الرحمن بن إسحاق:

-«... عبدالرحمن بن إسحاق، فقد روى له مسلم في «صحيحه»»[3].

- «عبدالرحمن بن إسحاق احتج به مسلم»[4].

* عبدالملك بن أبي سليمان:

- «وعبد الملك: أحد الثقات المشهورين، احتج به مسلم، وأصحاب السنن، وكان يقال له: الميزان، ولم يتكلم فيه بضعف ولا جرح، وإنما أنكر عليه حديث الشّفعة»[5].

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (ص ٤٣٤).

(٢) «الفروسية» (ص ٢٧٧).

(٣) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٣/٣٤٨).

(٤) «جلاء الأفهام» (ص ١٠٣).

(٥) «زاد المعاد» (٢/١٤٦).

- «فإنَّ الرجل من الثقات الأثبات الحفاظ الذين لا مطمع للطعن فيهم، وقد احتج به مسلم في «صحيحه» وخرَّج له عدة أحاديث» [١].

* عكرمة بن عمار:

- «إنما أخرج عنه مسلم؛ بقول يحيى بن معين: ثقة» [٢].

* محمد بن عبد الرحمن:

- «محمد بن عبدالرحمن هذا ثقة، احتج به مسلم في «الصحيح»» [٣].

* محمد بن عجلان:

- «محمد بن عجلان احتج به مسلم» [٤].

* مطر الوراق:

- «احتج به مسلم...» [٥].

---

(١) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٥/ ١٦٧).

(٢) «المصدر السابق» (٣/ ٣٢).

(٣) «المصدر السابق» (٥/ ٣٨٧).

(٤) «المصدر السابق» (٣/ ٤٢٤).

(٥) «زاد المعاد» (٥/ ٧٢٢).

* النعمان بن راشد:

-«النعمان بن راشد ثقة، أخرج له مسلم في «صحيحه»»[(١)].

* أبو أويس عبدالله بن عبدالله المدني:

- «... من رواية أبي أويس عبدالله بن عبدالله المدني، وقد روى له مسلم في «صحيحه» محتجاً به، وروى له أهل السنن الأربعة...»[(٢)].

* أبو حمزة السكري:

- «إنَّ أبا حمزة السكري ثقة احتج به صاحبا الصحيح»[(٣)].

* «قال الإمام أحمد: حدثنا عثمان، حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه [فذكر حديثاً].

[فقال عقبه]: «رجالُ إسناده احتج بهم مسلم في «صحيحه»»[(٤)].

* * *

---

(١) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (١/ ١٨٤).

(٢) «تحفة المودود بأحكام المولود» (ص ١٢٩).

(٣) «إعلام الموقعين» (٢/ ١٢٠).

(٤) «حادي الأرواح» (ص ٢٠١).

ب- مَن أخرج له الإمام مسلم في الشواهد والمتابعات:

* سويد بن سعيد:

- «وأحسن ماقيل فيه، قول أبي حاتم الرازي: إنه صدوق كثير التدليس، ثم قول الدارقطني: هو ثقة غير أنه لما كبر كان ربما قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة فيُجيزه، انتهى.

عيب على مسلم إخراج حديثه، وهذه حالُهُ، ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيرُه، ولم ينفرد به، ولم يكن منكراً ولا شاذاً... والله أعلم»[(١)].

* شريك:

- «احتج به أهل السنن الأربعة واستشهد به البخاري، وروى له مسلم في المتابعات»[(٢)].

* محمد بن إسحاق:

- «إنّ مسلماً لم يحتج بابن إسحاق في الأصول، وإنما خرَّج له في المتابعات والشواهد»[(٣)].

- «فإنَّ مسلماً لم يرو في كتابه بهذا الإسناد حديثاً واحداً،

(١) «زاد المعاد» (٤/ ٢٧٨)، وسيأتي (ص ٨٦).
(٢) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (١/ ١٧٤).
(٣) «جلاء الأفهام» (ص ٦٩).

ولا احتج بابن إسحاق، وإنما أخرج له في المتابعات والشواهد، وأما أن يكون ذِكْر ابن إسحاق عن الزهري من شرط مسلم فلا، وهذا وأمثاله هو الذي شان كتابَه [أي: كتاب «المستدرك» للحاكم] وَوَضَعه، وجعلَ تصحيحَه دون تحسين غيره»[1].

* محمد بن عبد الوهاب الطائفي:

- «قد استشهد به مسلم..»[2].

* محمد بن عمرو:

- «محمد بن عمرو هذا أخرج له البخاري ومسلم في المتابعات، ووثَّقه ابن معين، ويصحِّح له الترمذي»[3].

* * *

---

(١) «المنار المنيف» (ص ٢١).

(٢) «زاد المعاد» (٢/ ١٣٢).

(٣) «جلاء الأفهام» (ص ١٠٤).

(جـ) مَن روى له الإمام مسلم في مقدّمة «المسند الصحيح»:

* سفيان بن حُسين:

- «روى له في مقدّمة كتابه،...»[١].

* * *

(د) مَن عيب على الإمام مسلم إخراج حديثه:

* سويد بن سعيد:

- «عيب على مسلم إخراج حديثه..»[٢].

* مطر الوراق:

- «عيب على مسلم إخراج حديثه»[٣].

* * *

(١) «الفروسية» (ص ٢٤٢).

(٢) «زاد المعاد» (٤/ ٢٧٨)، وقد تقدّم (ص ٨٤).

(٣) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٢/ ١١٧)، وانظر ما تقدّم نقله من «زاد المعاد» (١/ ٣٦٤) في (ص ٧٨).

(هـ) حول أبي الزبير وتدليسه:

* «إنَّ أبا الزبير [محمد بن مسلم بن تدرس المكي] غيرُ مدفوع عن الحفظ والثقة، وإنما يخشى من تدليسه، فإذا قال: سمعتُ، أو حدثني، زال محذور التدليس وزالت العلة المتوهَّمة، وأكثر أهل الحديث يحتجون به إذا قال: «عن» ولم يصرح بالسماع، ومسلم يُصحِّح ذلك من حديثه، فأما إذا صرَّح بالسماع فقد زال الإشكال، وصحَّ الحديث وقامت الحجة»(١).

* «وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح، وإنما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين»(٢).

* «وأبو الزبير مدلِّس لم يذكر -ها هنا- سماعاً من عائشة، وقد عُهد أنه يروي عنها بواسطة، ولا عن ابن عباس أيضاً فقد عُهد كذلك أنه يروي عنه بواسطة، وإن كان قد سمع منه، فيجب التوقف فيما يرويه أبو الزبير عن عائشة وابن عباس مما لا يذكر فيه سماعه منهما، لما عُرِف به من التدليس، لو عرف سماعه منها لغير هذا، فأما ولم يصح لنا أنه سمع من عائشة،

---

(١) «زاد المعاد» (٥/ ٢٢٦).

(٢) «المصدر السابق» (٥/ ٤٥٧).

فـالأمر بيِّـن في وجوب التوقف فيه، وإنما يختلف العلماء في قَبول حديث المدلِّس إذا كان عمَّن قد عُلِم لقاؤه له وسماعه منه.

ها هنا يقول قوم: يقبل.

ويقـول آخـرون: يُرد ما يعنعنه عنهم حتى يتبين الاتصال في حديث، حديث ...

وأمـا مـا يعنعنـه المدلِّـس عمَّـن لم يُعلم لقاؤه له ولا سماعه منـه، فـلا أعلـم الخـلاف فيـه بأنـه لا يقبـل، ولـو كنا نقول بقول مسـلم: بـأن معنعَـن المتعاصريْن محمول على الاتصال ولو لم يعلم التقاؤهما، فإنما ذلك في غير المدلِّسين...

والخـلاف في ردِّ حديـث المدلِّسين حتـى يعلـم اتصاله، أو قَبولـه حتـى يعلـم انقطاعه، إنما هو إذا لم يعارضه ما لا شك في صحته ...!»[١] اهـ.

□ □ □ □

---

(١) «زاد المعاد» (٢/ ٢٧٦، ٢٧٧).

الخَاتِمَة

وأخيراً: هذا آخر ما أردتُ جمعَه من كلام الإمام الرباني، وشيخ الإسلام الثاني ابن قيم الجوزية -رحمه الله تعالى-، وهو جهد المُقِلِّ لمن رام أن يكون له مشاركة في هذا العلم الشريف، والصَّرح المنيف؛ لعلَّه يُسلكَ في سلكهم- وإن كان ليس منهم، ولم يعمل بأعمالهم، وهمَّتُه معدومة أمام هِمَمهم-، «فهِمَم القدماء من العلماء عليَّة، تدل عليها تصانيفهم التي هي زبدة أعمارهم؛ إلا أن أكثر تصانيفهم دثرت؛ لأنَّ هِمم الطلاب ضعفت، فصاروا يطلبون المختصرات ولا ينشطون للمطولات، ثم اقتصروا على ما يدرسون به من بعضها فدثرت الكتب ولم تنسخ! فسبيل طالب الكمال في طلب العلم الاطلاع على الكتب التي قد تخلَّفت من المصنفات، فليُكْثر من المطالعة فإنه يرى من علوم القوم وعلو هِمَمِهم ما يشحذ خاطرَهُ، ويحرِّك عزيمَتَهُ للجدِّ، وما يخلو كتاب من فائدة!

وأعوذ بالله من سِيَر هؤلاء الذين نعاشرهم لا نرى فيهم ذا همَّة عالية، فيقتدي بها المبتدي، ولا صاحب وَرَع فيستفيد منه

الزاهد.

فاللهَ اللهَ! وعليكم بملاحظة سِيَر السَّلف، ومطالعة تصانيفهم وأخبارهم؛ فالاستكثار من مطالعة كتبهم رؤية لهم، كما قال:

فاتني أن أرى الدِّيارَ بطَرْفي   فلعلِّي أرى الديارَ بِسَمْعِي

وإني أُخبِرُ عن حالي: ما أشبعُ من مطالعة الكتب، وإذا رأيتُ كتاباً لم أره؛ فكأني وقعتُ على كنزٍ، ...

فاستفدتُ بالنظر فيها من ملاحظة سِيَرِ القوم وقدْرِ هِمَمِهم، وحِفظهم، وعباداتِهم، وغرائب علومهم؛ ما لا يعرفُه مَن لم يطالع، فصرتُ أستزري ما الناس فيه، وأحتقرُ هِمَمَ الطلاب، ولله الحمد»[1] أولاً وآخراً! وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً مزيداً.

□ □ □ □

---

(١) «صيد الخاطر» لابن الجوزي (ص ٧٠٦، ٧٠٧) بنوع اختصار.

(*) قال جامعه -سدّده الله-: تمَّ بحمد الله في فجر الجمعة ٥ محرم ١٤١٩ هـ الموافق ١/ ٥/ ١٩٩٨م، سائلاً ربِّي نفعه وبركته في الدَّارين، آمين.

الفهارس العلمية

١- فهرس الأحاديث والآثار

□ □ □ □

٢- فهرس الرجال المتكلَّم فيهم بجرح أو تعديل

□ □ □ □

٣- فهرس الفوائد والمسائل العلمية

□ □ □ □

٤- فهرس المحتويات الإجمالي

□ □ □ □